بحث

قضايا حجاج الجاوي

بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي

١٨٤٩- ١٩١٦م

في ضوء وثائق الأرشيف العثماني مصدرًا

إعداد

د/ أسمهان مصطفى توفيق خليل

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر - قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة بني سويف

قضايا حجاج الجاوي، بين الإدارة العثمانية والتدخل الأجنبي ١٨٤٩- ١٩١٦م في ضوء وثائق الأرشيف العثماني مصدرًا

د/ أسمهان مصطفى توفيق خليل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بقسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة بني سويف

الملخص:

يبحث هذا المقال في المشكلات التي تعرَّض لها حجاج الجاوي، ومحاولات الدولة العثمانية لحلها، وسط تدخل أجنبي من دول الاستعمار –الهولندي والبريطاني –؛ بحجة حماية مصالح مواطنيها، وذلك خلال الفترة: ١٨٤٩–١٩١٦م، وهي فترة كانت مليئةً بالأحداث التي شكلت حلقة من حلقات الصراع بين الدولة العثمانية، والدول الغربية، والتي استغلت أوضاع حجاج الجاوي؛ ليكون لهم ذريعة لبسط نفوذها على الحجاز، وإظهار عجز دولة الخلافة، وهذا ما تطلب جهدًا من الدولة العثمانية في سبيل الدفاع عن هيبة الخلافة، والأماكن المقدسة. **وتعتمد الدراسة على** وثائق الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، وتحليلها باستخدام منهج البحث التاريخي، **ويساهم هذا المقال** في التعرف على اقتصاديات الحج خلال الفترة الاستعمارية المتأخرة لإندونيسيا، وأواخر العهد العثماني من جهة، والجانب المأساوي من تاريخ مسلمي الجاوي، والمتاعب التي كانوا يتكبدونها من أجل أدائهم فريضة الحج من جهة ثانية، والعلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى من جهة ثالثة، **وتشير نتائج هذه الدراسة** إلى: أن أبرز قضايا حجاج الجاوي: كانت الاستغلال الذي تعرَّض له حجاج الجاوي من قبل النخبة الحاكمة، والصفوة التجارية بالحجاز. وقد نتجت هذه الأوضاع عن تراجع نفوذ العثمانيين على الساحة السياسية العالمية، وتزايدت بسبب سيطرة الاتحاديين على الدولة، مما أدى إلى تورطها في الحرب العالمية الأولى التي أودت بسلطانها.

كلمات مفتاحية: الدولة العثمانية، حجاج الجاوي، مكة المكرمة، الحجاز.

The Issues of Javanese Pilgrims

Between Ottoman Administration and Foreign Intervention

1849-1916

Ottoman Archive Documents as a Source

Abstract:

This article examines the problems faced by Javanese pilgrims and the Ottoman Empire's attempts to solve them, amidst foreign intervention by colonial powers — the Dutch and British — under the pretext of protecting their citizens' interests during the period from 1849 to 1916. This era was filled with events that formed part of the ongoing conflict between the Ottoman Empire and Western powers, which exploited the situation of Javanese pilgrims as a pretext to extend their influence over the Hijaz and to showcase the incapacity of the Ottoman Caliphate. This necessitated significant efforts from the Ottoman state to defend the dignity of the Caliphate and the Islamic holy sites. The study relies on documents from the Ottoman archives under the Presidency of the Turkish Republic in Istanbul, analyzing them using the historical research method. This article contributes to understanding the economics of pilgrimage during the late colonial period of Indonesia and the late Ottoman era on one hand, and on the other, sheds light on the tragic history of Javanese Muslims and the hardships they endured to perform the pilgrimage. It also explores diplomatic relations between major powers during that time. The study's results indicate that one of the main issues for Javanese pilgrims was the exploitation they faced from the ruling elite and the commercial elite in the Hijaz. These conditions resulted from the decline of Ottoman influence on the global political stage and were exacerbated by the Unionists' control of the state, leading to its involvement in World War I, which ultimately brought about its downfall.

Keywords: Ottoman Empire, Javanese pilgrims, Mecca, Hijaz, documents.

المقدمة:

يبقى الحجاز مهوى أفئدة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها؛ فهو المركز الروحي لدينهم الحنيف، وفيه البيت الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك من الأمكنة المرتبطة بقدسية هذا المكان، وإليه تشدُّ رحال ملايين المسلمين في كل عام، وكانت رحلات الحج من الأماكن البعيدة عامةً، وبلاد الجاوي خاصةً، تُرهق الحجاج ماديًا، فضلًا عن المتاعب والمشكلات التي قد يتعرَّضون لها خلال رحلتهم، لدرجة أن المسافر إلى الحج كان يحرص على كتابة وصيته قبل سفره، ورغم ذلك، بقيت رحلة الحج للمسلمين هي أكثر الرحلات أهمية وقيمة على الإطلاق؛ لكون الحج ركنًا من أركان الإسلام، لذا حظي الحجاز، وتنظيم مرافقه باهتمام واضح من الحكومات الإسلامية المتتابعة على مر العصور؛ حيث حرصت على تقديم خدمات عديدة؛ هدفت منها: خدمة ضيوف بيت الله الحرام، وتسهيل أداء المناسك المتعلقة بالحج والعمرة، وتعدُّ مرحلة الحكم العثماني واحدة من المراحل المهمة في تاريخ إتاحة هذه الخدمات.

وجاءت هذه المقالة للتعرف على أبرز قضايا حجاج الجاوي، وجهود الدولة العثمانية، دولة الخلافة الإسلامية، للتغلب على المشكلات التي صادفت هؤلاء الحجاج الذين تكبدوا الكثير في سبيل زيارة بيت الله الحرام، وسط تدخل أجنبي من دول الاحتلال: الهولندي، والبريطاني، وذلك خلال الفترة: ١٨٤٩– ١٩١٦م، وهي فترة كانت مليئة بالأحداث التي شكلت حلقة من حلقات الصراع بين الدولة العثمانية والدول الغربية، والتي استغلت أوضاع حجاج الجاوي، واستغلالهم من قبل بعض الصفوة الحاكمة والتجارية في الحجاز؛ ليكون لهم وسيلة لبسط نفوذها على المنطقة، وإظهار عجز دولة الخلافة الإسلامية، عن رعاية شؤون الحجاز، وأمن الحجاج، ومن ثم لم تتأخر عن التدخل والاحتجاج في أي أمر يتعلق بأوضاع حجاج الجاوي، بحجة الاهتمام بشؤون رعاياهم الذين جاءوا إلى الحجاز لتأدية فريضة الحج، وهذا ما تطلب جهدًا من الدولة العثمانية في سبيل الدفاع عن الأراضي المقدسة، وهيبة الخلافة، وذلك بالاهتمام بأوضاع الحجاج، وأمنهم، وسلامتهم من جانب، ومنع التدخل الأجنبي من جانب آخر.

وبناءً على ذلك؛ فقد انتظم هذا البحث في مقدمة، وأربعة محاور، وخاتمة، احتوت المقدمة أهمية

هذه الدراسة، وأسباب اختيارها، وتناولت في المحور الأول: **نُبذةً عن مسلمو الجاوي والاستعمار**، ثم في المحور الثاني: وقفت الدراسة على **سيادة الدولة العثمانية على الحجاز وأثره على حجاج الجاوي**، ومِن ثم جاء في المحور الثالث: الحديث عن **قضية استغلال حجاج الجاوي، وسرقتهم**، وفي المحور الرابع: وقفت الدراسة على **فقر حجاج الجاوي، وسوء أوضاعهم في الحجاز**، ومحاولات السلطات العثمانية لتدارك الموقف، وخُتِمت الدراسة بطرح أهم النتائج.

وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق الخاصة بفترة الدراسة، والموجودة في الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول، والتي تُمثل شاهدًا وعاكسًا لروح العصر الذي كُتبت فيه، وتختلف اختلافًا جوهريًّا عن المصادر الغربية، والتي تعكس وجهة السياسات الأجنبية عن تاريخنا الإسلامي، وبصورة عامة: لا توجد دراسات تناولت هذا الموضوع بقدر ما تناولته هذه الدراسة.

وفرضت طبيعة الموضوع اعتماد البحث على المنهج التاريخي الوصفي، من خلال جمع المادة العلمية من وثائق الأرشيف المذكور حول حجاج الجاوي خلال فترة الدراسة، ثم تصنيف هذه المادة حسب محاور البحث وعناصره، مع مراعاة الترتيب التاريخي قدر الإمكان، والعرض الموضوعي لرسم الخطوط الرئيسة للموضوع، وخُتِمت الدراسة بطرح أهم النتائج التي خلصت إليها في هذه النظرة السريعة.

أولاً- نُبذةً عن مسلمو الجاوي والاستعمار:

يُطلق اسم الجاوي في الجزيرة العربية على كل الشعوب التي تنتمي إلى السلالة الملاوية في أوسع صورها، شاملة البلاد الممتدة من: سيام (تايلاند) إلى ملقا، وغينيا الجديدة[١].

جُمْلة القول: إن المقصود بعالم الملايو ذلك الأرخبيل المكون من آلاف الجزر المنتشرة في جنوب شرقي آسيا، والتي كان يُطلق عليها سابقًا: جزر الهند الشرقية، وتنقسم حاليًا إلى وحدات سياسية كبيرة، أهمها: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، ومن أعظم هذه الجزر: سومطرة، وجاوة، وبورنيو، وتقع هذه كلها في إندونيسيا، يضاف إليها جزر كبيرة وصغيرة، تبلغ في مجموعها: أربعة آلاف جزيرة؛ مساحتها (٧٣٥٠٠٠) ميل مربعًا، ومنها: شبه جزيرة الملايو، الممتدة جنوب سيام، يحيط بها بعض الجزر، ويمتاز بعضها بموانئ عالمية هامة؛ كميناء: بنانج، وسنغافورة، ويفصل

الملايو عن سومطرة بوغاز ضيق، يُسمى: بوغاز ملقا، وتُكون الملايو مع ما حولها من جزر صغيرة وجزء من ساحل جزيرة بورنيو الغربي دولة ماليزيا حاليًّا، ومن الجزر الكبيرة في الأرخبيل أيضًا: جزائر: "لوزون، وفيزياس، ومندناو، وأرخبيل صولو" في الفلبين(٢).

وتؤكد الشواهد أن الإسلام وصل إلى مناطق جنوب شرق آسيا في عهد الرسول (ص)، وقد حمل دعوته التجار العرب الذين قدموا إلى تلك المناطق بغرض التجارة، وقد صاحبهم الدعاة أيضًا، إذ بدأ أصحاب الرسول (ص)، وأتباعهم يحملون الدعوة، ورسائل دعوة الرسول وخلفائه إلى ملوك الأرض وساداتها؛ وقد رحلوا بطرق البحار يرسون السفن في الموانئ والمرافئ التي توجد في المناطق الساحلية بجنوب شرق آسيا، واتصلوا بأهلها، ودعوهم إلى الإسلام، حتى وصلوا إلى مناطق أقصى الشرق؛ من: الصين، واليابان، وكوريا، كما دخلوا عبر الأنهار في داخل الهند، والبنغال، ونيبال، وبهوتان، والتبت، وبورما، وتايلاند، وماليزيا، وإندونيسيا، تلك الأنهار التي كانت تصب في البحر الهندي، والخليج البنغالي، والبحر الصيني الجنوبي، وقد استوطن كثير منهم في هذه المناطق؛ فنشروا الإسلام، وأسَّسوا المساجد والمدارس، وتزوَّجوا من أهلها، حتى توطَّد المجتمع الإسلامي هناك، وقد وصل الإسلام إلى هذه المناطق دون قتال، أو حروب(٣).

وقد استطاع الأوروبيون في الوصول إلى بلاد الشرق عام ١٤٩٨م عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وأثار غيرتهم سيطرة العرب على التجارة، وعملوا جهدهم؛ لكي يسلبوهم ما لهم من مكانة مادية وأدبية، فأقاموا لأنفسهم محطاتٍ تجاريةً على طريق الهند بالمحيط الهندي، وبدأوا يستعمرون الهند، وما وراءَها، وكان السبق لسكان شبه جزيرة أيبيريا من البرتغاليين والإسبان؛ حيث كان الإسلام دولة شامخة (الأندلس) بتلك المناطق، ثم سقطت قُبَيْل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح بعد حروب سجال بين المسلمين والمسحيين؛ حيث تركت في النفوس ضغائن، فنقل البرتغاليون والإسبان كراهيتهم لمسلمي الشرق الأوسط إلى إخوانهم في الشرق الأقصى؛ فعذبوهم، واضطهدوهم، حتى إنه لم تسلم سفن الحجاج المسالمة من بطشهم، حيث قاموا بإغراقها، وإشعال النيران فيها(٤).

وقد استطاع البرتغاليون أن يستولوا على "ملقَا" على الساحل الغربي لشبه جزيرة الملايو عام ١٥١١م، وصدرت الأوامر بقتل أهالي المدينة، والاستيلاء على أموالهم، وممتلكاتهم، وهدم

المساجد، وقبور السلاطين؛ ليبني المستعمرون على أنقاضها كنائسهم وقلاعهم، إلى غير ذلك من أعمال الطغيان، وبعد سقوط "ملقَا" لأقل من عشر سنوات، وصل الإسبان إلى شواطئ الجزر التي أطلقوا عليها: "الفلبين"، وأكرهوا الناس على اعتناق المسيحية، فسقطت السلطنات الإسلامية بالجزر الشمالية بعد جهاد مجيد، لكن المسلمين في جزيرة منراو، وأرخبيل، وصولو صمدوا للعدو، ولم يبالوا به رَغم تفوقه العظيم في السلاح، وظل هؤلاء المسلمون المكافحون محتفظين بإسلامهم وسيادتهم واستقلالهم، رغم ما عانوا من شقاء طوال القرن السادس عشر، حتى طُرد الإسبان من البلاد على يد الأمريكان في نهاية القرن التاسع عشر، أما الهولنديون؛ فقد بدأوا نشاطهم بأرخبيل الملايو في نهاية القرن السادس عشر، بعد أن استقلت هولندا عن إسبانيا، وبدأوا ينافسون غيرهم في تجارة الشرق بنجاح، وأنشأوا لأنفسهم محطات تجارية في جزيرة جاوة، وغيرها من الجزر، التي تُكون الآن إندونيسيا، كما تعاونوا ضد البرتغاليين مع سلطنة جوهور في جنوب الملايو، التي قامت على أنقاض ملقا، ثم انتهى النزاع بانتصار الهولنديين، واستيلائهم على ملقا عام ١٦٤١م(٥).

وقد جُوبه الغزو البرتغالي ثم الهولندي بمقاومة واسعة من قبل المسلمين منذ وصولهم إلى شواطئ هذه الجزر، وكانت سلطنة (آتشيه) في سومطرة هي التي رفعت راية الجهاد ضد البرتغاليين، بعد أن قضَوا على سلطنة "ملقَا" الإسلامية عام ١٥١١م، وكان شأنها كذلك إزاء الهولنديين الغزاة؛ فقد ردتهم على أعقابهم مرارًا، ولكن الهولنديين استطاعوا في نهاية المطاف أن يخضعوا كل السلطنات الإسلامية في إندونيسيا واحدةً بعد الأخرى، تارةً عن طريق القوة، وتارةً عن طريق الغدر والمكر والدهاء، وتارةً عن طريق ضرب السلطنات بعضها ببعض، وتارةً عن طريق عقد معاهدات صداقة مع السلطنات القائمة، والتي كانت تنتهي عادةً بالاحتلال، ثم تخلل الاحتلال الهولندي للبلاد نشوب ثورات عديدة ضدهم، قادها علماء المسلمين السنة؛ أشهرها: ثورة الشيخ تورونو جويو في جاوة عام ١٦٧٦م، والتي أقضت مضاجع الهولنديين، وسلطان ماتارام الخائن (منكورات)، وثورة الشيخ ديبو نجورو في جاوة أيضًا عام ١٨٢٥م، التي كبدتهم خسائر فادحة، ولم يتمكنوا من إخمادها إلا في عام ١٨٣٠م، وتزامنت هذه الثورة مع ثورة قوم بدري؛ أي (الجمعية البيضاء) في سومطرة، بقيادة الشيخ مصطفى سحاب، والتي استمرت من ١٨٢١م إلى عام

١٨٣٨م، ولم تكد هذه الثورة تنتهي حتى استأنفت سلطنة آتشيه الجهاد ضد الهولنديين، بقيادة (إبراهيم منصور شاه) حتى عام ١٨٧٤م، ثم رفع الراية (تنكو عمر)، حتى قتل عام ١٨٩٩م، ولكن المقاومة استمرت، حتى عام ١٩٠٤م، عندما دخلت آتشيه تحت الحماية الهولندية، آنذاك استكملت هولندا السيطرة على الأرخبيل الإندونيسي كله(٦).

هذا وظهر الإنجليز في الميدان باستيلائهم على جزيرة بناتج، في الشمال الغربي لشبه جزيرة الملايو في عام ١٧٨٦م، ثم على جزيرة سنغافورة عام ١٨١٩م، وظلوا ينافسون الهولنديين حتى عقد الطرفان معاهدة بلندن عام ١٨٢٤م، أُطلقت يد هولندا بمقتضاها في جميع جزر إندونيسيا، كما سلمت لبريطانيا ملقا، فتكونت منها، ومن بناتج، وسنغافورة مستعمرة: "المضايق البريطانية"، كما أطلق نفوذها في الساحل الغربي لجزيرة بورنيو، فقسمته إلى ثلاثة أقسام: الجزء الشمالي، شمال بورنيو الإنجليزي، والجزء الجنوبي، وأسمته: "سرواك"، وما بينهما يسمى: "بروناي"، وقد بقي الحال بعد المعاهدة الهولندية البريطانية سالفة الذكر حتى عام ١٩٠٩م، حيث عُقدت معاهدة بين سيام وبريطانيا، ضمت سيام بمقتضاها أربع ولايات ملاوية إسلامية داخل حدودها، وأُطلقت يد بريطانيا في شبه جزيرة الملايو قاطبة، وقد حددت هذه المعاهدة حدود اتحاد الملايو الشمالية، إلى أن استقلت إندونيسيا عام ١٩٤٥م، كما استقلت الفلبين في العام الذي يليه، واستقل اتحاد الملايو في عام ١٩٥٧م، ودخلت سنغافورة وسرواك وبورنيو الشمالية في اتحاد مع اتحاد الملايو تحت اسم "ماليزيا"، وبقيت بروناي محمية بريطانية(٧).

وقد أراد المستعمرون أن يصرفوا الناس عن مبادئ الإسلام، وأن يقنعوهم أنها تمثل تراث أسلافهم، وكأن مبادئ الإسلام دخيلة أجنبية جلبها الأجانب من العرب، وكانت محاولات الهولنديين في ذلك واضحة للعيان؛ إذ استخدموا رؤساء القبائل والعشائر التي لم تكن قد دخلت الإسلام بعد، أما الإنجليز؛ فقد كانت سياستهم أدهى، حيث اشترطوا في المعاهدات التي عقدوها مع سلاطين الملايو على أن يعيش في كل سلطنة مستشار إنجليزي، وأن على السلطان استشارته في جميع أمور الدولة، ما عدا ما يتصل بالدين والعادات الملايوية، وبذلك تجنبوا إثارة العواطف الدينية ضدهم من ناحية، ولكنهم في الوقت نفسه رفعوا من شأن العادة التي اكتسبت أهمية وهيبة تضارع

ما للدين ومبادئه تدريجيًا، حيث إنه أُسست في كل سلطنة بالملايو إدارة حكومية، يطلق عليها: "إدارة الشؤون الدينية والعادات الملايوية"، وحتى يخيل للعامة أن مجموع ما خلفه الآباء، دينًا كان، أو عادة، وحدةً غير متجزئة، كما عمل الاستعمار قدر استطاعته لإيهام البعض أن إسلام القوم إسلام خاص بهم، إسلام ملايوي، كما أن هناك إسلامًا عربيًا، وآخر صينيًا، وهم يهدفون بذلك الهدم والتفريق، ورغم طغيان المستعمرين وقسوتهم، وحربهم الشرسة ضد الإسلام؛ لم يُفلح في محو الإسلام، بل بقي الإسلام رغم أنفهم، وقد طردوا من البلاد، وظل الإسلام دين عشرات الملايين، ودين الدولة في ماليزيا وبروناي، ودين الأغلبية في إندونيسيا، وأدت قسوتهم إلى عكس ما كانوا يريدون، إذ كانت سببًا في انتصارات للإسلام كدين؛ فتجبر البرتغاليين في الملايو ضاعف حماسة الملايويين لدينهم، وزادتهم تمسكًا به، وشجعت من كان مترددًا، فبادر باعتناق الدين الحنيف؛ لما رأى من سماحته، وفظاعة أعدائه(٨).

ثانيًا- سيادة الدولة العثمانية على الحجاز وأثره على حجاج الجاوي:

آلت السيادة على الحجاز إلى العثمانيين عام ٩٢٣هـ/١٥١٧م بعد انتصارهم على المماليك في موقعة الريدانية في القاهرة، وقضائهم على الدولة المملوكية، وقد تفوَّق العثمانيون على من سبقوهم في حكم الحجاز في مجال العناية بضيوف الله من الحجاج، وزيادة لخدمات المقدمة للحرمين الشريفين، هذا وكان تأمين قافلة الحج الشامية يحتل المكانة الأولى من الاهتمام في العهد العثماني، لذا شُيدت على الطريق الواقع بين معان والمدينة قلاع؛ كان أولها: قلعة الأخضر عام ٩٣٨هـ/١٥٣١م، ولكن تراجعت مكانة الدولة العثمانية في الحجاز في القرن السابع عشر شيئًا فشيئًا، وزاد ضعفها في القرن الثامن عشر كثيرًا، وشهدت هذه الفترة سيطرة الدولة السعودية الأولى على الحجاز، وتصدَّى لها الوالي العثماني على مصر: محمد علي باشا، إلى أن تمكَّن من القضاء على الدولة المذكورة عام ١٢٣٣هـ/ ١٨١٨م، والسيطرة على الحجاز لفترة امتدت إلى خمسة وعشرين عامًا، وبعدها استعادت الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة على الحجاز(٩) عام ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م؛ بمقتضى معاهدة لندن، التي أجبرت القوات المصرية على الانسحاب من شبه الجزيرة العربية برمتها، وهذا ما دفع الدولة العثمانية إلى بذل الجهد وإنفاق المال لتوفير الخدمات،

وتطوير المرافق؛ في سبيل الارتقاء بالأراضي المقدسة؛ لتتناسب مع التجمع الإسلامي الكبير الذي يقصدها.

هكذا بلغ اهتمام العثمانيين بشؤون الحج درجةً كبيرةً، دفعت الرحَّالة بيرتون، والذي تمكن من التسلل متنكرًا إلى الأراضي الإسلامية المقدسة عام ١٨٥٣م، إلى القول بأن: "البلد المقدس تستنزف الذهب التركي، والدماء التركية بكثرة"؛ حيث تعددت أوجه الإنفاق على الحرمين الشريفين؛ كنفقات المصابيح، والسجاد، ودفع مرتبات للخطباء، والمؤذنين، والأئمة، والمفتين، والمكلّفين بالإنارة، والنظافة، والسقائين وموظفي الأمن، كما مثلت الصرة الهمايونية موروثًا ثابتًا لدى سلاطين الدولة العثمانية؛ حيث حرصوا على إرسالها للحرمين الشريفين كل عام، ولم يقبلوا اهمالها أو تأخيرها(١٠).

هذا وشهد أواخر القرن التاسع عشر الإصلاحات بالإمبراطورية العثمانية، والتي كان لها أثرها على الحجاز؛ كافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، ومد خط برقي في الثمانينات؛ فرُبِطت الحجاز بالدولة العثمانية بصورة أقوى من السابق، وزاد من هذا التطور تدشين: "سكة حديد الحجاز الحميدية" التي وصلت عام ١٩٠٨م إلى المدينة المنورة(١١)، وهو المشروع الأشهر للسلطان عبد الحميد الثاني، والذي أقدم على تنفيذه بهدف جمع المسلمين تحت راية الخلافة العثمانية، في مواجهة الدول الغربية، التي كانت تتحين الفرص للانقضاض على ممتلكات الدولة العثمانية.

هذا وتطرق بعض المستشرقين في كتاباتهم إلى تأثير تأدية فريضة الحج في تعزيز ومؤازرة السياسة الإسلامية في أنحاء العالم المختلفة، ومن هؤلاء سنوك هورخرونيه Snouck الهولندي، الذي قال: إن أثر الحج على كل من يُؤديه من بلاد الجاوي، كذلك الأغنياء منهم، يزيد شعورهم بالتآزر الإسلامي، "وأن القوة السياسية الدينية للإسلام التي كانوا يسمعون بها من خلال التراث الشعبي والأساطير تتجلى بوضوح أمامهم في حقيقة واقعة أمام أعينهم"(١٢).

وكان لرعاية الدولة العثمانية للحجاز، وشؤون الحج آثارًا واضحةً على أعداد الحجاج، حيث شهدت زيادة بمرور الوقت، بالرغم من حدوث تغيرات في تكلفة الحج؛ فقد قدر أحد الرحالة أعداد الحجاج أواخر القرن التاسع عشر بما يزيد عن ١٠٠ ألف حاج(١٣)، وتُشير إحصائيات في القرن التاسع عشر الميلادي إلى نمو أعداد حجاج إندونيسيا "جزر أرخبيل الملايو" من ألفي حاجّ في عام ١٢٧٦هـ/١٨٦٠م إلى عشرة آلاف حاج في عام ١٢٩٧هـ/١٨٨٠م(١٤)، وإلى أحد عشر

ألف، عام ١٨٩٠م[١٥]، كذلك ذهبت إحدى الوثائق العثمانية عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م؛ إلى أن عدد حجاج الجاوي كان يتراوح ما بين ١٠: ١٥ ألف حاج[١٦]، وبلغ عدد حجاج المستعمرات الهولندية بتلك الجزر في سنة ١٩١٠م حوالي ١٤،٢٤٠[١٧].

ثالثًا- قضية استغلال حجاج الجاوي وسرقتهم:

كان الحجاج القادمون لتأدية فريضة الحج عبر البحر يسلكون طريقين؛ أولها: طريق البحر الأحمر، للوصول إلى موانئ الحجاز، حيث كان الحجاج القادمون من: الهند، وأفغانستان، وحضرموت، واليمن، والعراق، وإيران، والسودان، والملايو، وجاوة، والصومال وزنجبار، وكانوا يأتون من جنوب البحر الأحمر، عبر مضيق باب المندب، والطريق الثاني: خاص بالحجاج القادمون من الأناضول والدول الأوروبية التابعة للدولة العثمانية، والبوسنة، والجزائر، وليبيا، والمغرب، والصين، وكانوا يأتون من شمال البحر الأحمر، عبر قناة السويس[١٨]، وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن ميناء سورات المركزي بالهند منذ القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي، وما تلاه، صار إحدى المحطات الثابتة للحجاج القاصدين الحجاز من بلاد الجاوي عمومًا[١٩].

وكانت تكلفة سفر حجاج البحر تشمل البنود الآتية التي تُفرض عليهم إلزامًا على الأقل: الرحلة إلى جدة والعودة، وقارب صغير إلى ميناء جدة، وأجرة الجمل بين مدن الحجاز ومنها يوم على الأقل في جدة، وأجور المطوّفين ووكلائهم في المدن المختلفة، وإيجار السكن في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والطعام، وإن كان بعض الحجاج يحضرون الأكل معهم، وبقشيش للعمال وخدم الحرمين، وشراء هدايا تذكارية، وتبديل العملات[٢٠].

وتعكس الوثائق جهود السلطات العثمانية في سبيل التخفيف عن حجاج الجاوي، بعض تكلفة البنود السابقة قدر الإمكان، ومن ذلك: تبليغ الصدارة العظمى والي جدة بأمر السلطان بإعفاء حجاج مسلمي جاوة تمامًا من المبالغ التي يتم مطالبتهم بها تحت مسمَّى أجور القوارب، والحمّالين، والجمّالين بخلاف الرسوم التي يتم تحصيلها منهم، وذلك بناء على التماس الأهالي المذكورين؛ حيث بلغت الرسوم المذكورة خمسين، أو ستين ألف قرش، وذلك لأن الرسوم المذكورة لا تُعد من الإيرادات القديمة، وإنما تم استحداثها من طرف الإدارة السابقة، كما أن تحصيلها من الأهالي

المذكورين دون غيرهم من سائر الحجاج سيكون فيه نوع من الظلم، لذلك ينبغي تنفيذ الأمر السلطاني المذكور، وتم إبلاغ نظارة المالية باتخاذ اللازم(٢١).

ولما كان الكثير من الحجاج لا يتحدثون العربية، فقد اعتمد هؤلاء على المرشدين أو المطوفين، الذين كانت لهم السيطرة الكاملة على أوجه صرف الحجاج، وهذا ما كان في مصلحة المطوفين وأقاربهم وأصدقائهم في الغالب، حيث كان المرشدون يتولون إدارة المعاملات المعقدة لهؤلاء الحجاج مع سماسرة الجمال، وأصحاب السكن في الأراضي المقدسة في مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وغيرها؛ كوكلاء سفن نقل الحجاج إلى بلدانهم(٢٢).

ووردت بإحدى المصادر المصرية المعاصرة للواء إبراهيم رفعت، بكتابه: "مرآة الحرمين" شكوى لأحد حجاج جاوة، ويُدعى: "باجودين الجاوي"، وبها عرض لتاريخ معاناة حجاج الجاوي في الحجاز، وذكر المصدر المذكور أن الشكوى نُشرت في جريدة اللواء الصادرة في عام ١٣٢٣هـ-١٩٠٥م، بعنوان: "شكوى حجاج جاوة من المطوفين بالحجاز"، وجاء فيها: "أننا جماعة الحجاج من الجاويين اعتدنا من قديم الزمان إذا ما وصلنا إلى جدة؛ أن نسأل عن شيخ من مشايخ الجاويين؛ ليكون دليلًا لنا فيما يخص أمورنا، فيقابلنا نائب عن ذلك الشيخ، أو يحضر هو بنفسه، وينزلنا في منزله، ويستأجر لنا الركائب إلى مكة، ويأخذ منا أجرًا معقولاً، وإذا وصلنا إلى مكة، قابلنا ذلك الشيخ وأتباعه، ووفروا لنا منزلًا، ويأخذون من كل فرد منا حق الاستضافة ريالًا ونصفًا، ويخدموننا مدة إقامتنا بمكة، ثم يذهب بنا الشيخ إلى المدينة المنورة، أو وكيله، ويقدم الخدمة لنا نظيرَ أجر يتقاضاه منا، إلى أن نرجع إلى مكة في أحسن حال، ثم يذهب بنا إلى عرفات، ويجهز لنا الطعام والخيام بلوازمها: يوم عرفة، وأيام منى، ثم بعد أداء المناسك ينزل بنا إلى جدة، ومنها إلى الباخرة، ويأخذ منا صاحبها البقشيش بضعة ريالات، وأجرة الباخرة يومئذ: حوالي خمسة وعشرون ريالًا، أو سبعة وعشرون ريالًا، واستمر الحال على ذلك إلى أن تولى الشريف عبد المطلب بعد وفاة الشريف حسين، فخرج أحد أشقياء مشايخ الجاوي يومئذ، وهو: إبراهيم العراقي البنا، وسعى عند الشريف عبد المطلب لتقسيم بلادنا بين مشايخ الجاوي المقيدة أسماؤهم عنده، مقابل أجر معلوم يتقاضاه من كل

منهم، وأقله: عشرون ليرةً، ومن يومها ابتدأت المظالم على الحجاج عامة، وخاصة الجاويين، وكان كل حاج مضطرًا على الدخول في دائرة شيخ جهته، فصارت بلادنا كأنها حق مكتسب لهؤلاء المشايخ، وصاروا يتصرفون فينا تصرف الملاك في أملاكهم. وقد رفعنا شكوانا إلى حكام بلادنا، فراسلوا الباب العالي بالأستانة، فأُرسل جميل باشا إلى مكة، فأبطل تلك التقسيمات، وخفت تلك المظالم، وصرنا أحرارًا في اختيار من نريد من المشايخ، وبقي الأمر على ذلك إلى أن تولى الوالي راتب باشا، فاتفق مع الشريف عون الرفيق على تأسيس دعائم المظالم، وبناء أركانها القوية، فكل واحد منهما يبتدع مظلمة بحقنا"(٢٣).

هكذا يتضح من الشكوى السالفة الذكر: أن حجاج الجاوي قد وقعوا تحت استغلال: الصفوة الحاكمة، وشيوخهم، ومطوفيهم، وهذا ما استغلته حكومة الاستعمار الهولندي، وطالبت نظارة الخارجية بالتفتيش على المشايخ والمطوفين على حجاج الجاوي القادمين إلى جدة كل عام في موسم الحج، ومعاقبة المتجاوزين منهم، وذلك لتعرض الحجاج لمعاملات غير محمودة من هؤلاء الشيوخ؛ مما جعل الصدارة العظمى تطالب ولاية الحجاز بالتشديد على موظفي الحكومة للاهتمام بحجاج الجاوي، وعدم الإساءة لهم، حتى يتمكنوا من أداء فريضة الحج بلا أي عوائق(٢٤).

كذلك من أوجه استغلال حجاج الجاوي أيضًا "اتحاد الشحن البحري"، الذي تألف من بعض الولاة العثمانيين، والأمراء الأشراف، وتجار الحجاز في عام ١٣٠١هـ-١٨٨٣م؛ حيث اتفقت مجموعة من أعضاء اتحاد الشحن البحري على تحديد أسعار نقل الحجاج، واقتسام الأرباح فيما بينهم بعد أن وعدوا أمير مكة المكرمة: الشريف عون الرفيق بن محمد آل عون؛ بأن يدفعوا له مبلغ (٥ دولار) عن كل حاج تنقله سفن هذا الاتحاد إلى مضيقي ملقا وجاوة، وتمكن الشريف المذكور من منع الحجاج من مغادرة مكة المكرمة ما إذا قاموا بالحجز على سفن المجموعة، مما أدى إلى غلاء أسعار التذاكر إلى الضعف، وتم اختيار شيخ المطوفين، ليكون مشرفًا على مطوفي حجاج الجاوي، الذين حددت المجموعة معدل تذكرة السفر لهم على النحو الآتي: حجاج سنغافورة "٣٢ دولارًا"، وحجاج بينانج "٣٠ دولارًا"، وحجاج جاوة والمناطق الأخرى (Java) "٤٠ دولارًا". هذا

وقُسمت الأرباح على النحو الآتي: المطوّفين والسماسرة: "٧ دولارات"، ووكيل المطوف في جدة "٢/١ دولار إلى دولارين"، وأمير مكة المكرمة "٥ دولارات"، وربح المجموعة "٤ دولارات"، وشيخ المطوفين "دولار واحد"[٢٥]

أما باقي المبلغ؛ فقد تم الاحتفاظ به لملاك السفن، الذين كانوا يحصلون على المبلغ كاملًا أحيانًا، أما عن مجموعة أعضاء اتحاد الشحن البحري، التي احتكرت نقل حجاج الجاوي؛ فهم: أوزولد البريطاني (J.S. Oswald)، وعمر السقاف، وهو من رعايا بريطانيا، وفاندرشيش (Van Derchys)، وهو وكيل شركة أوشن ستيمشيب في جدة (Ocean Steamship Company)، وهو من رعايا هولندا، أما الشركاء من الباطن؛ فهم: التاجر: حسن جوهر؛ وهو من رعايا بريطانيا أيضًا، ومترجم القنصلية البريطانية: يوسف قدسي، وقنصل هولندا: كرويت (J.A. Kruyet) [٢٦].

هذا وتقدم بعض حجاج الجاوي إلى الصدارة العظمى بشكوى؛ أشاروا فيها إلى قيام قنصلية هولندا في جدة بتحصيل مبلغ منهم في بداية وصولهم إلى جدة، وذلك من أجل أجرة الباخرة لضمان عودتهم إلى بلادهم بعد الحج، فيتم تحصيل ثلاثين ريالًا مجيدي من البعض، وخمسة وثلاثين من البعض الآخر، وأربعين ريالًا من آخرين حسب بُعد المسافة، ويتم إرسال الحجاج إلى بلادهم باستئجار بواخر بواسطة شركة في جدة، مكونة من ثلاثة أو خمسة أشخاص، بالرغم من أن أجرة السفينة للفرد الواحد هي خمسة عشر ريالًا فقط للأماكن القريبة، وعشرون ريالًا للأماكن البعيدة، هذا وتم تحصيل أكثر من مائتي ألف ريال من حجاج جاوة الذين تجاوز عددهم: خمسة عشر ألف حاج، وبعد ذلك يتم تقسيم المبلغ بين إبراهيم عراقي شيخ مشايخ جاوة، والشركة المذكورة، كما استغل الشيخ المذكور الفرصة، وقام أيضًا بتحصيل ستين ريالًا، بدلًا عن اثنين وثلاثين ريالًا من أجرة جمال الزائرين الذين يذهبون إلى المدينة المنورة بين العيدين، كما قام بتحصيل أجرة قدرها: واحد وعشرون ريالًا من حجاج الجاوي الذين يذهبون إلى جدة بعد الحج، مع أن الأجرة التي يتم تحصيلها من جميع الحجاج لا تزيد عن: خمسة ريالات، وعلى الرغم من تبليغ إمارة مكة المكرمة من قبل ولاية الحجاز بضرورة تبديل الشيخ المذكور بسبب إلحاقه الضرر بالحجاج؛ لكن لم يتم

تبديله، وتم غض الطرف عن هذه الأفعال المجحفة بحق بالحجاج، فقامت الصدارة العظمى بتوجيه شكوى حجاج الجاوي المذكورة إلى ولاية الحجاز، وطالبتهم باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع هذه التجاوزات التي يقوم بها الشيخ المذكور، والشركة المذكورة، والتي تضر بحجاج الجاوي، خاصة أنه وصل التماس من سفارة إنجلترا بعدم تحصيل أجرة الباخرة من الحجاج المذكورين في مكة المكرمة بعد ذلك(٢٧).

وفي أغسطس ١٨٨٩م-١٣٠٧هـ، أقدم الوالي العثماني نافذ باشا على اعتقال سماسرة الحجاج الهنود، لادعائه: بأن عمر نصيف، أحد أعيان جدة، وعبد الله باناجه، التاجر الشهير في الحجاز، هما قادة احتكار نقل الحجاج الهنود، وألغى الوالي المذكور وظيفة شيخ مطوفي حجاج الجاوي، للقضاء على الاحتكار(٢٨).

وورد في إحدى الوثائق: أن سلطات الاحتلال الهولندية قامت بالتضييق على أحد محتكري نقل الحجاج الهنود، وهو: عمر نصيف، ومنعت سفينته، وتُدعى "بنجاب"، والتي كانت تحمل بعض حجاج الجاوي، والسلع التجارية، من الدخول إلى جزيرة أتشه؛ مما ألحق بصاحب السفينة الخسائر(٢٩).

وعلى أي حال يبدو أن القرارات التي اتخذها الوالي نافذ باشا سالفة الذكر لم تستمر طويلًا؛ حيث نجح أمير مكة عون الرفيق، بمساعدة بعض أصدقائه في إستانبول، في استصدار أمر من السلطان بعزل نافذ باشا، وبذلك تم إعادة تكوين الحلقة القديمة من: عمر السقاف، وعمر نصيف، وعبد الله عرب، وروبنسون (Robinson)، وكيل شركة أوشن، وإن كانت هذه المجموعة أقل استغلالًا للحجاج الجاويين؛ إذ خفضت أسعار تذاكرهم، وتنازلت أحيانًا عن أعداد بعض الحجاج لشركات أخرى(٣٠)، ولكن حصة: عون الرفيق أمير مكة، والوالي، والمطوّفين ظلت على ما هو عليه، بل إن هؤلاء الشركاء حرصوا أحيانًا على التنازل عن أعداد بعض الحجاج لشركات أخرى حتى ينفوا عن أنفسهم صفة الاحتكار والاستغلال قدر الإمكان، واستمرت الأوضاع على هذا الوضع حتى عام: ١٣١١هـ- ١٨٩٣م؛ إذ حلت شركة نويلز كمباني أوف بافاريا (Knowels and Company of

(Bavaries، محل مجموعة الشركاء السابقين محتكري نقل حجاج الملايو، وجاوة، ووكيلها: هيركلوتس (Herklots)، الذي اتفق مع الشريف عون الرفيق على عمولة (٦ دولارات)، عن كل حاج، في مقابل أن يحصل على مساعدته في احتجاز حجاج الجاوي، وعدم السماح لهم بالمغادرة من مكة قبل شراء تذاكر العودة من الشركة المذكورة[٣١] .

هذا وقام أهالي الجاوي المقيمين في الحجاز بمحاولة للتخفيف من الاستغلال الواقع على حجاج الجاوي، وتقدم مائة وثلاثون منهم بعريضة إلى الصدارة العظمى؛ مطالبين بانتخاب أحدهم في وظيفة شيخ مطوفي الجاوي[٣٢]، ولكن لم يُستجاب لهم؛ لحرص أمير مكة على أن يكون مطوفو الحجاج من رعايا الدولة العثمانية، ومارس ضغوطه على المطوفين؛ حتى يكونوا أداة طيعة بيده؛ للاستمرار في تنفيذ مخطط استغلال الحجاج[٣٣]، لذا تدخل الشريف عون الرفيق، وأعاد تعيين إبراهيم العراقي البنا، السالف ذكره، كشيخ مطوفي حجاج الجاوي، وهذا ما دفع جميع أهالي الجاوي في الحجاز إلى الاعتراض لدى الصدارة العظمى من إعادة تعيين الشيخ المذكور، والذي سبق عزله بسبب فساده، وتعددت الشكاوى ضده[٣٤].

كذلك من أوجه استغلال حجاج الجاوي: اتحاد الشحن البحري الذي تألف من بعض الولاة العثمانيين والأمراء الأشراف وتجار الحجاز في عام ١٣٠١هـ-١٨٨٣م؛ حيث اتفق عدد من أعضاء اتحاد الشحن البحري على تحديد تسعيرة لنقل الحجاج، واقتسام الأرباح فيما بينهم، بالاتفاق مع أمير مكة المكرمة آنذاك: الشريف عون الرفيق آل عون؛ بأن يدفعوا له مبلغ ٥ دولار عن كل حاج تنقله سفنهم إلى مضيقي ملقا وجاوة، وهذا ما دفع الشريف المذكور إلى منع الحجاج من مغادرة مكة المكرمة ما لم يكونوا قد حجزوا على سفن المجموعة، مما أدى إلى تصاعد أسعار التذاكر إلى الضعف، وتم اختيار شيخ المطوفين؛ ليكون مشرفًا على مطوفي حجاج الجاوي، الذين حددت المجموعة تكلفة تذكرة السفر لهم على النحو الآتي: حجاج سنغافورة (٣٢ دولارًا)، وحجاج بينانج (٣٠ دولارًا)، حجاج جاوة، والمناطق الأخرى (Java) (٤٠ دولارًا)، وقُسمت الأرباح على

النحو الآتي: المطوفين والسماسرة: (٧ دولارات)، ووكيل المطوف في جدة(٢/١ دولار إلى دولارين)، وأمير مكة المكرمة: (٥ دولار)، وربح المجموعة: (٤ دولارات)، وشيخ المطوفين: (دولار واحد)[٣٥] .

هذا وتم الاحتفاظ بباقي الأرباح لملاك السفن الذين كانوا يحصلون أحيانًا على المبلغ كاملًا، أما أسماء مجموعة أعضاء اتحاد الشحن البحري الرئيسيين؛ فهم: أوزولد (J.S. Oswald)، وعمر السقاف؛ وهما من رعايا بريطانيا، وفاندرشيش (Van Derchys)؛ وكيل شركة أوشن ستيمشيب في جدة (Ocean Steamship Company)، وهو من رعايا هولندا، أما الشركاء من الباطن؛ فهم: التاجر، والرعية البريطاني: حسن جوهر، ومترجم القنصلية البريطانية: يوسف قدسي، وقنصل هولندا: كرويت (J.A. Kruyet)، هكذا كان لهذه المجموعة احتكار نقل حجاج الجاوي[٣٦].

ولذا تقدم بعض حجاج الجاوي إلى الصدارة العظمى بشكوى؛ أشاروا فيها إلى قيام قنصلية هولندا في جدة بتحصيل مبلغ كضمانة منهم في بداية وصولهم إلى جدة، وذلك من أجل أجرة الباخرة لعودتهم إلى بلادهم بعد الحج؛ فيتم تحصيل ثلاثين ريالًا من البعض، وخمسة وثلاثين من البعض الآخر، وأربعين ريالًا من آخرين، حسب بُعد المسافة، ويتم إعادة الحجاج إلى بلادهم بواسطة استئجار بواخر شركة في جدة، مكونة من ثلاثة أو خمسة أشخاص، رغم أن أجرة السفينة للفرد الواحد تبلغ خمسة عشر ريالًا فقط للأماكن القريبة، وعشرون ريالًا للأماكن البعيدة، وبهذه الطريقة قد تم تحصيل أكثر من مائتي ألف ريال من حجاج جاوة الذين تجاوز عددهم خمسة عشر ألف حاج، وبعد ذلك يتم تقسيم المبلغ بين شيخ مشايخ جاوة إبراهيم عراقي، والشركة المذكورة، هذا واستغل الشيخ المذكور الفرصة، وقام بتحصيل ستين ريالًا، بدلًا عن اثنين وثلاثين ريالًا من أجرة الجمال الزوار الذين يقصدون المدينة المنورة بين العيدين، كما قام بتحصيل أجرة تقدر بـ: واحد وعشرون ريالًا من حجاج جاوة الذين ينتقلون إلى جدة بعد الحج، مع أن الأجرة التي يتم تحصيلها من جميع الحجاج لا تزيد عن: خمسة ريالات، وعلى الرغم من الإشعار من ولاية الحجاز إلى إمارة مكة المكرمة بضرورة تغيير الشيخ المذكور بسبب استغلاله بالحجاج على ذلك الشكل؛ لم يتم الاستجابة، وتم غض الطرف عن هذه الأفعال التي تلحق الضرر بالحجاج، ووجهت الصدارة

العظمى شكوى حجاج الجاوي المذكورة إلى ولاية الحجاز، وطالبتهم باتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع هذه التجاوزات التي يقوم بها الشيخ المذكور، والشركة المذكورة، والتي تضر بحجاج الجاوي، وخاصة أنه تم الطلب من سفارة إنجلترا بعدم تحصيل أجرة الباخرة من الحجاج المذكورين في مكة المكرمة ثانية(٣٧).

وفي أغسطس ١٨٨٩م-١٣٠٧هـ، قام نافذ باشا الوالي العثماني باعتقال سماسرة الحجاج الهنود، وحسب ادعائه: فإن عمر نصيف، أحد أعيان جدة، وعبد الله باناجه، التاجر الشهير في الحجاز، هما قادة محتكري الحجاج المذكورين، وألغى الوالي وظيفة شيخ مطوفي حجاج الجاوي للقضاء على الاحتكار(٣٨).

وتطالعنا إحدى الوثائق؛ بأن سلطات الاحتلال الهولندية، في محاولة للتضييق على أحد محتكري نقل الحجاج الهنود، وهو: عمر نصيف، قامت بمنع سفينته التي تُدعى: "بنجاب"، والتي كانت تحمل بعض حجاج الجاوي، وبعض السلع التجارية، من الدخول إلى جزيرة أتشه؛ مما أوقع بصاحب السفينة الضرر(٣٩).

ويبدو أن القرارات التي اتخذها الوالي نافذ باشا لم تُدم طويلًا؛ إذ نجح أمير مكة عون الرفيق، بمساعدة أصدقائه في إستانبول أن يحصل على أمر من السلطان بعزل نافذ باشا، وبذلك تم إعادة تكوين الحلقة القديمة من: عمر نصيف، وعبد الله عرب، وعمر السقاف، وروبنسون (Robinson)، وكيل شركة أوشن، وإن كانت هذه الحلقة أقل استغلالًا؛ إذ خفضت أسعار تذاكر الحجاج الجاويين، وتنازلت أحيانًا عن بعض الحجاج لشركات أخرى(٤٠)، ولكن حصة أمير مكة عون الرفيق، والوالي، والمطوفين ظلت كما هي، بل إن هؤلاء الشركاء حرصوا أحيانًا على التنازل عن بعض الحجاج لشركات أخرى حتى يبعدوا عن أنفسهم صفة الاحتكار قدر المستطاع، واستمرت الأوضاع على هذا الوضع حتى عام: ١٣١١هـ-١٨٩٣م؛ حيث حلت شركة نويلز كمباني أوف بافاريا (Knowels and Company of Bavaries)، محل حلقة الشركاء السابقين المحتكرين لحجاج الملايو وجاوة، ووكيلها: هيركلوتس (Herklots)، الذي رتب مع الشريف عون الرفيق أن تكون عمولته (٦ دولار)

عن كل حاج، مقابل مساعدته في احتجاز حجاج الجاوي في مكة، وعدم السماح لهم بالمغادرة قبل شراء تذاكر العودة من الشركة المذكورة(٤١).

لكن عون الرفيق عاد وطرد شيخ مطوفي حجاج الجاوي إبراهيم العراقي؛ لأنه لم يُقدم المساعدة الكافية لهيركلوتس، وعيَن محله الشيخ جمال الزبيدي(٤٢).

وكان أمير مكة عون الرفيق في حال عدم تمكن من الضغط على حجاج الجاوي، وعدم السماح لهم بالمغادرة قبل شراء تذاكر العودة من شركة نويلز، هذا وقد تكون حكوماتهم أجبرتهم على شراء تذاكر عودتهم مسبقًا، قبل مغادرة بلادهم إلى الحجاز، فكان يلجأ إلى طريقة أخرى لتعويض خسارته؛ بمحاولته إجبار حجاج الجاوي على السفر إلى المدينة المنورة، بدلًا من مغادرة الحجاز، حتى يستحوذ على بعض تكاليف القافلة، ويؤكد ذلك: ما تقدمت به القنصلية الهولندية في جدة من شكوى إلى نظارة الخارجية: من منع إمارة مكة المكرمة قافلة حجاج جاوة المؤلفة من ستة آلاف ومائة جمل من الذهاب إلى جدة، وإرغامها على الذهاب إلى المدينة المنورة، وطالبت القنصلية بالسماح للقافلة المذكورة بالمغادرة إلى جدة، لذلك تم إخطار إمارة مكة المكرمة، وولاية الحجاز من قبل الصدارة العظمى بعدم منع القافلة المذكورة من الذهاب إلى جدة مباشرةً(٤٣).

وكان أمرًا مُغضبًا للبريطانيين احتجاز حجاج الجاوي في مكة بعد انتهاء الحج؛ لإجبارهم على شراء تذاكر العودة من شركة نويلز، لذا ضغطت بريطانيا على الوالي إلى أن أصدر بيانًا في ٣٠ يوليو ١٨٩٣م؛ يُتيح للحجاج الحجز على أي خط ملاحي من دون الإلزام بشركة محددة، واعْتُقِل قائمقام جدة، وكيل (نويلز)، وتمت محاكمته في جاوة من قبل هولندا(٤٤).

وفي بداية عام ١٣١٢هـ-١٨٩٤م صدر بيان للسلطان عبد الحميد الثاني بتخفيف الأعباء المالية عن الحجاج، وإلغاء نظام التقسيم عن الحجاج الجاويين؛ سواء الراغبين في أداء فريضة الحج فقط، أو الراغبين في الاستقرار في الحجاز لدراسة العلوم الشرعية، ومما ورد في البيان: "إن جميع الحجاج المسلمين الذين يأتون إلى الحجاز، سوف يتمتعون من الآن وصاعدًا بمطلق الحرية

في القيام بتأجير الجمال، وفي الحصول على تذكرة عودتهم على السفينة التي يختارونها، وفي اختيار المطوّف الذي يُرشدهم إلى مناسك الحج.. وإن الحجاج يجب أن يكونوا أحرارًا في كيفية أداء شعائرهم المقدسة في الحج، ولا بد أن يعرف كل فردٍ أن أبواب الدولة مفتوحة دائمًا"(٤٥).

وعلى الرغم من بيان السلطان عبد الحميد الثاني السالف ذكره، وسعي القنصل البريطاني في جدة لإقالة الأمير عون الرفيق، وضغط السفير البريطاني على الصدر الأعظم للقيام بتعديلات في شركات البواخر الاحتكارية، إلا أن كل ذلك كان بلا جدوى، وقد جاء ردّ الوالي على الشكاوَى؛ بأن المجموعات الاحتكارية أصبحت أمرًا مألوفًا، علمًا بأن نصيب الأمير من أرباحها بلغ (٥،٥٠٠) ليرة تركية في عام ١٨٩٤م(٤٦).

وسعيًا لإيجاد مصادر أخرى لزيادة دَخلِهم، وإلى جانب ما كانوا يتحصلون عليه من شركات البواخر، عمد موظفو الحكومة في الحجاز إلى تنظيم قوافل برية للحجاج، وإجبارهم على دفع مبالغ أكبر، وغالبًا ما كان الحجاج يجبرون على سلك أكثر الطرق خطورةً لإثراء الأمير، والوالي، ووكلائهما، علمًا بأن السفر بالبحر كان أسرع، مقارنةً بسفر البر؛ إذ إن الرحلة البحرية لا تستغرق أكثر من خمسة أيام، مقارنة باثني عشر يومًا برًا، مع قلة مخاطرها وتكلفتها، التي كانت تُعادل نصف تكلفة الرحلة بالبر، وفي بعض الأحيان حاول أمراء مكة تحويل رحلة الحجاج من طريق: مكة المكرمة – جدة – ينبع – المدينة المنورة، والعودة بالبحر؛ لأنهم سعوا إلى تحصيل تكاليف خاصة من الحجاج للسفر بالبر، وإذا ما احتج الحجاج أو القناصل، كان رد الولاة: أن الحجاج لهم مطلقَ الحرية في السفر إلى المدينة المنورة بحرًا، أو برًّا، وأن المراسيم العثمانية تُعطيهم هذا الحق، ولكن فعليًا كانت تمارس عليهم الضغوط للسفر بالبر، ومِن الأمثلة على هذا: إخطار الصدر الأعظم إلى نظارة الخارجية عام ١٨٩٦م بخصوص البرقية الواردة من ولاية الحجاز ردًّا على مذكرة نظارة الخارجية التي حوت طلب سفارة هولندا: بترك حرية اختيار طريق الذهاب إلى المدينة المنورة لحجاج جاوة؛ إذ إنهم أرادوا الذهاب إلى المدينة المنورة عن طريق رابغ البحري، بينما أصرت إمارة مكة المكرمة على ذهابهم من طريق بري صعب المرور، فردَّت الولاية بوجوب إعلام السفارة

المذكورة؛ بأن الحجاج قاموا باختيار الطريق الذي أرادوا الذهاب منه بحرية؛ وأن بعضهم سافر برًّا، والبعض الآخر بحرًا، ولم تُرغمهم إمارة مكة المكرمة على الذهاب من طريق صعب المرور(٤٧).

كذلك أنكرت ولاية مكة صحة ما تقدم به القناصل من شكاوى عن زيادة أجرة البواخر، كما يتضح من إفادة الصدارة العظمى إلى نظارة الخارجية عام ١٨٩٦م، بخصوص الإخطار الوارد من ولاية الحجاز، والذي يُفيد؛ بأنه تبيَّن من التحقيقات التي تم إجراؤها عدم صحة ما ورد في تقارير سفارتي إنجلترا وهولندا، حول الادعاء بزيادة ثمن التذكرة التي تم طلبها من حجاج جاوة العام المذكور زيادةً كبيرةً؛ وإذا قدَّم القناصل الأدلة على زيادة الأجرة إلى ثلاثين دولارًا، كما ذكروا، فسيتم اتخاذ اللازم من طرف الحكومة، وطالبت الولاية من الصدارة إبلاغ السفارتين المذكورتين بذلك(٤٨).

هذا وقد ألغى السلطان العثماني وظيفة رئيس المطوّفين في مارس ١٨٩٤م، وأرسل السلطان في عام ١٨٩٦م لجنة إلى الحجاز، من بين تكليفاتها: التحرّي عن سبب غلاء أجرة استئجار الجمال، والعمل على تقليلها، ومنع دفع مبالغ زائدة، للرحلة من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، ووضع حد للمبالغ الباهظة التي تُدفع للمطوفين، وطالبت الصدارة العظمى من ولاية الحجاز التأكيد على المسؤولين للعمل على راحة الحجاج، وعدم السماح بوقوع أية إساءة تُؤدي إلى تظلمات وشكاوى تعارض رضا السلطان في حق الحجاج(٤٩).

ويمكن القول إنه جاءت تدابير الحكومة العثمانية المركزية محدودة، وعديمةَ الجدوى في ضبط الولاة والأمراء، ومنع تجاوزاتهم، ولم تعتمد إجراءات تحسين طويلة الأجل في الحج، أو نظام المطوّفين، والسماسرة، أو طرق مجدية للاستقصاء والتأكد من أصل مشكلات الحجاج، وصدق التظلمات الواردة إلى وزارة الخارجية من قناصل الدول الغربية، الذين تدخلوا بحجة حماية مصالح رعاياهم، واستمر نظام المطوّفين المجحف، رَغم الشجب الرسمي له، واستمرار الاستغاثات الغاضبة للحجاج.

هذا في الوقت الذي كثرت فيه الصدامات بين ولاية الحجاز وإمارتها من ناحية، والقناصل من ناحية ثانية، وصار الحجاج ضحية جشعهم؛ يُوجهونهم وفق هواهم، وبالصورة التي تخدم مصالحهم، وتحقق أطماعهم، وتكشف لنا الوثائق بأمثلة لتنازع الاختصاص بين الجهتين؛ مما أوقع نظارة الخارجية في حرج، ومن ذلك: الطلب الذي تقدمت به سفارة هولندا في إستانبول إلى نظارة الخارجية في أواخر عام ١٨٩٥م لإعطاء معلومات لقنصل دولة هولندا في جدة، من طرف المطوّفين وموظفي ولاية الحجاز، عن حجاج الجاوي الذين لم يعودوا إلى بلادهم من مكة المكرمة بعد الحج، وهذا ما ترتب عليه إخطار ولاية الحجاز إلى نظارة الخارجية؛ بأن كافة الأمور والمعاملات الخاصة بالحجاج القادمين إلى الحجاز؛ من رعايا أي دولة، منذ وصولهم إلى ميناء جدة، وحتى عودتهم، هي من الأمور التي تخص الحكومة العثمانية وحدها، وغير مسموح بتدخل القناصل فيها، وبناءً على ذلك؛ فإن المطوفين إذا كانوا من أهالي أي دولة، وباعتبارهم واسطة لإرشاد الحجاج المذكورين في أمور دينهم، وتسهيل إجرائهم لمناسك الحج، فمن المسلم به: أنهم سيُعتبرون من رعايا الدولة العثمانية، ولهذا لا يمكن قبول طلب السفارة المذكورة(٥٠).

وهذا ما جعل سفارة هولندا تعترض على تصريح ولاية الحجاز السابق إلى نظارة الخارجية، ووصفته بأنه معارض لأحكام المعاهدات؛ حيث هناك شرط في المعاهدات أنه يتم تسوية أمور ومصالح رعايا هولندا من طرف قناصل دولة هولندا، دون أدنى تدخل من الموظفين العثمانيين، كما نوهت إلى أنه لا يمكن النظر إلى المرشدين، أو المطوفين الذين هم من رعايا هولندا على أنهم رعايا عثمانيين، ولن يُقبل ذلك، وأن رعايا هولندا لهم الحق في السياحة والإقامة داخل البلاد العثمانية، دون إجبارهم على تغيير جنسيتهم، أو تبعيتهم، كما أشارت إلى الوعد الذي حصلت عليه من نظارة الخارجية؛ بأنه سيتم إتاحة المعلومات التي ستطلبها سفارة هولندا في جدة من طرف الموظفين العثمانيين في الحجاز عن الحجاج الجاويين الذين لن يعودوا إلى بلادهم بعد الحج، وعلى الرغم من ذلك لم يُتح الموظفون العثمانيون المعلومات التي تمَّ طلبها تكرارًا من طرف قنصل جدة، كذلك ذهبت القنصلية المذكورة إلى أن الاستجابة لطلب أهالي جاوة –الذين اختاروا الإقامة في الحجاز –بالحصول على الجنسية العثمانية مخالف لأحكام المادة الخامسة من قانون الجنسية

العثمانية؛ والذي ينصُّ على عدم التصديق على الجنسيات الجديدة للرعايَا العثمانيين الذين يقومون بتغيير جنسيتهم في البلاد الأجنبية، ولذلك فإن حكومة هولندا لن تعترف بالجنسية العثمانية لرعايَا هولندا، الذين سيقومون بتغيير جنسيتهم في البلاد العثمانية(٥١).

وتُفيد الوثائق؛ بأن حكومة الحجاز لم تقبل أي نقد، أو شكوى للقناصل بشأن حجاج الجاوي دون الرد عليها، وإثبات عدم صحتها، ومن ذلك: رد ولاية الحجاز على الصدارة العظمى بخصوص شكاوى سفارة بريطانيا في إستانبول، بناءً على إشعار قنصل بريطانيا في جدة، إلى نظارة الخارجية من أن الموظفين في الحجاز يمنعون حجاج الهند وجاوة من العودة إلى جدة من مكة؛ بحجة عدم توفر وسائل نقل، وطالبت الصدارة ولاية الحجاز بإعطاء كافة التسهيلات للحجاج؛ لأن معاناتهم من هذه المشكلات غير مقبولة للسلطان، وسرعة اتخاذ اللازم من أجل عدم ترك مجال للاعتراض، فكان الرد من والي الحجاز إلى الصدارة العظمى: إرسال بيان بعدد الحجاج الذين يتم نقلهم يوميًّا من مكة المكرمة إلى جدة؛ لإثبات عدم صدق ادعاء السفارة المذكورة؛ ومنها:

- برقية بسفر: ١٣٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في (١٨٩٩/٥/٦م) الموافق: ٢٦ ذي الحجة، سنة ١٣١٦هـ.
- برقية بسفر: ما يزيد عن ٨٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في (١٨٩٩/٥/٧م)، الموافق: ٢٧ ذي الحجة، سنة ١٣١٦هـ
- برقية بسفر: ٩٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في(١٨٩٩/٥/٨م)، الموافق: ٢٨ ذي الحجة، سنة ١٣١٦هـ.
- برقية بسفر: ما يزيد عن ٨٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في (١٨٩٩/٥/٩م)، الموافق: ٢٩ ذي الحجة، سنة ١٣١٦هـ.
- برقية بسفر: ٧٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في (١٨٩٩/٥/١٠م)، الموافق: ٢٠ ذي الحجة، سنة ١٣١٦هـ.

- برقية بسفر زيادة عن: ٤٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة في (١٨٩٩/٥/١١م)، الموافق: ١ محرم، سنة ١٣١٧هـ.
- برقية بسفر: ٤٦٠ من حجاج جاوة إلى جدة، في (١٨٩٩/٥/١٢م)، الموافق: ٢ محرم، سنة ١٣١٧هـ.
- برقية بسفر: ٣٢٠ من حجاج جاوة إلى جدة، في (١٨٩٩/٥/١٣م)، الموافق: ٣ محرم، سنة ١٣١٧هـ.
- برقية بسفر: ٣٥٠ من حجاج جاوة إلى جدة، في (١٨٩٩/٥/١٤م)، الموافق: ٤ محرم، سنة ١٣١٧هـ.
- برقية بسفر: ٢٥٠ من حجاج جاوة إلى جدة، في (١٨٩٩/٥/١٥م)، الموافق: ٥ محرم، سنة ١٣١٧هـ.
- برقية بسفر: ٢٠٠ من حجاج جاوة إلى جدة، في (١٨٩٩/٥/١٦م)، الموافق: ٦ محرم، سنة ١٣١٧هـ [٥٢].

كذلك تعج الوثائق بشكاوى القناصل بحوادث نهب لمتعلقات حجاج الجاوي، وطلب التعويضات، وهذا ما يتضح من إخطار الصدارة العظمى إلى ولاية الحجاز، بخصوص الإبلاغ من السفارة الهولندية في إستانبول عام ١٣٠٤هـ/١٨٨٧م، وفقًا لإفادة قنصل هولندا في جدة إلى الصدارة: عن سرقة أموال أحد رعايا دولة هولندا: الحاج محمد رئيس، من أهالي جاوة، وأنه ينبغي على المذكور مراجعة الحكومة؛ لأن المحافظة على حقوق الحجاج من اختصاص موظفي الدولة العثمانية، وعليه طالبت الصدارة الولاية الإفصاح بحقيقة الأمر [٥٣].

وكذلك الشكوى التي تقدمت بها السفارة الهولندية في إستانبول إلى نظارة الخارجية عام ١٣٠٨هـ-١٨٩٠م، عن سرقة ثلاثة آلاف دولار من حجاج جاوة، ورعايا هولندا، واتهام أحد الأشخاص بذلك، وعليه أكدت النظارة المذكورة على نظارة الداخلية بالتأكيد على ولاية الحجاز باتخاذ اللازم، وإجراء التحقيقات العاجلة لذلك[٥٤].

كما أفادت الصدارة العظمى بناءً على إخطار السفارة الهولندية ولاية الحجاز عام ١٣٠٨هـ-١٨٩٠م؛ بخصوص بقاء مائة شخص من حجاج جاوة في جدة؛ لعدم قدرتهم على السفر بسبب سرقة أمتعتهم، وأموالهم المقدرة بثلاثة آلاف ريال، وطلب التحقيق في الحادثة، وإيجاد المسروقات، وتيسير عودتهم لبلادهم(٥٥).

وأيضًا ورد إخطار إلى ولاية الحجاز من الصدارة العظمى عام ١٣١٠هـ-١٨٩٣م بخصوص طلب سفارة هولندا في جدة تحصيل ستمائة وخمسين ريالًا نمساويًا عن قيمة المقتنيات الموجودة في الصناديق الأربعة التي تم سلبها من طرف البدو، والخاصة بالحاج: سبابة ورفقائه الأربعة من حجاج جاوة، ورعايًا دولة هولندا الذين جاءوا سياحة مع المطوف الشيخ السيد مسلم، وأربعة حجاج أيضًا من حجاج الجاوي الذين أتوا مع المطوف: الشيخ سليمان، وأنه تم الإشعار بمذكرة من نظارة الخارجية؛ بأنه تم الطلب من سفارة هولندا في إستانبول بتسليم المبلغ المذكور إلى السفارة المذكورة في جدة(٥٦).

ولكن يتضح من الوثائق؛ أنه مع تولية الشريف حسين بن علي الهاشمي أميرًا على مكة سنة ١٩٠٨م، شهدت أوضاع الحجاج عامةً، والجاوي منهم خاصةً، تحسنًا؛ حيث عمل على استعادة مكانة الإمارة الحجازية إلى سابق عهدها، والمحافظة على سلامة الحجاج، وإصلاح ما أفسده عمه عون الرفيق، الذي أهمل شؤون الأمن، وابتز أموال الحجاج، وتقاعس عن الضرب على أيدي العابثين، وهذا ما تظهره الرسالة الواردة من أمير مكة المكرمة: الشريف حسين عام ١٣٣٠هـ-١٩١٢م إلى الصدارة العظمى بأهمية الإعلان بواسطة سفارتي: الدولة العثمانية في بومباي وباتافيا بضرورة عودة حجاج الجاوي إلى حكومة الحجاز في حالة المطالبة بمبالغ زائدة من طرف أي شخص، عن التكاليف المذكورة، والموضحة في الجداول الثلاثة الصادرة من إمارة مكة المكرمة، والتي تُحدد نوع ومقدار المصاريف التي سيضطر حجاج جاوة والهند وسائر البلاد لإنفاقها في جدة ومكة المكرمة، وذلك حتى لا يكون هناك أي مجال للإجحاف بالحجاج المذكورين(٥٧).

وعندما طالبت الصدارة العظمى الشريف حسين عام ١٣٠٧هـ-١٩٠٩م ببذل المساعي واتخاذ اللازم لإجابة طلب سفيري روسيا وهولندا باسترداد مسروقات حجاج جاوة، وبالفعل نجح الأمير في استرداد الأشياء المسروقة من الحجاج، وأعادها إلى أصحابها؛ مما دفع الصدارة إلى تقديم الشكر لإمارة مكة المكرمة على التدابير التي اتخذتها لنشر الأمن والعدالة، والعمران في الحجاز، والقضاء على التعديات والتجاوزات التي تلحق الضرر بالحجاج، والمسلمين، وتأمين الطرق، وكذلك على المساعي الملموسة التي بذلتها الإمارة في استرداد المسروقات من حجاج جاوة(٥٨).

كذلك تم الإخطار من طرف حجاج جاوة والمطوفين إلى قنصلية هولندا في جدة؛ عن قيام إمارة مكة المكرمة بتسليم جميع الأشياء التي تم سرقتها من الحجاج المذكورين في طريق جدة في السابع والعشرين من شعبان ١٣٢٧هـ/ أغسطس ١٩٠٩م(٥٩).

وتعكس الوثائق حرص السلطات العثمانية وسرعة تجاوبها مع أي شكوى تتعلق بمصالح حجاج الجاوي من قبل السفارات الأجنبية، وسرعة تداركها، والعمل على إزالة أسبابها، ومن ذلك: إحدى الوثائق التي تُفيد بمكاتبة سعيد حليم باشا الصدر الأعظم، وناظر الخارجية إلى رفعت بك ناظر المالية، عام ١٣٣١هـ-١٩١٣م بخصوص طلب التعجيل بالمعاملة الخاصة بإعادة مصاريف التأشيرة، التي قدرها: عشرة آلاف ومئة قرش إلى قنصل هولندا في جدة، والتي قام الموظفون المحليون بتحصيلها بصورة مجحفة من حجاج الجاوي خلافًا للنظام، وبالفعل ردّت نظارة المالية؛ بأنه تم إرسال حوالة بالمبلغ المذكور إلى دفتر دار ولاية الحجاز، من أجل إعادتها إلى قنصل هولندا في جدة(٦٠).

رابعًا: فقر حجاج الجاوي، وسوء أوضاعهم في الحجاز:

دفعت شدة تعلق الجاويين بزيارة بيت الله الحرام، والمدينة المنورة بعض حجاج الجاوي إلى أن يأتوا إلى الحجاز سيرًا على الأقدام، أو إلى الموانئ القريبة منه، ويعملوا على كسب المال الذي يمكنهم من مواصلة رحلتهم، وبوصولهم إلى جدة لا يكون في حوزتهم أي مبلغ من المال، وتعكس الوثائق؛ بأن

عددًا من الحجاج كان يبيع تذكرة العودة حتى يتمكن من توفير ما يلزم للسكن والغذاء، ويظلون بلا مأوى في شوارع مكة المكرمة، حتى تقوم دولة هولندا بإعادتهم إلى بلادهم(٦١).

كما أظهرت الوثائق تعاون الحكومة المحلية في الحجاز، بناء على طلب نظارة الخارجية العثمانية، مع قنصل دولة هولندا في جدة، لتقديم التسهيلات المطلوبة وتأمين عودة الحجاج المذكورين إلى بلادهم(٦٢).

واضطرت أحيانًا سلطات شبه جزيرة الملايو، وجزر الهند الشرقية؛ بأن تفرض على حجاج جهاتهم شراء تذاكر لا تقبل الاسترداد، مع إيداع ضمان مالي لدى قنصليتيهما فور وصولهم إلى جدة، وهذا ما اعترضت عليه الدولة العثمانية، وتعكس إحدى الوثائق بطلب ناظر الخارجية من السفارة الهولندية في إستانبول إعادة المبالغ الزائدة التي أخذها قنصل هولندا في جدة من حجاج جاوة من أجل مصاريف عودتهم، وكان رد السفارة المذكورة؛ أنه لا يمكن الطلب من القنصل المذكور برد المبالغ المذكورة؛ لأنها من أجل مصاريف عودتهم، وأن الهدف هو: تأمين عودتهم من خلال شراء تذاكر الباخرة قبل سفر حجاج الجاوي القادمين إلى جدة، أو تسليم المبالغ اللازمة لأجل ضمان ذلك(٦٣).

وقد تسبب في فقر الحجاج العديد من المشكلات للحكومة المحلية في الحجاز، لعل أبرزها: تدهور الوضع الصحي، وانتشار الأوبئة بين الحجاج، وخاصة وباء الكوليرا، وهذا ما يتضح من مكاتبة إمارة مكة المكرمة إلى الصدارة عام ١٢٨٣هـ-١٨٦٦م، والتي أشارت إلى انتشار الوباء المذكور بواسطة بعض حجاج الجاوي القادمين إلى الحجاز بطرق غير آمنة(٦٤).

وعلى ذلك توجهت إمارة مكة المكرمة بطلب إلى الصدارة العظمى؛ للتنبيه على قناصل الدولة العثمانية باتخاذ اللازم لتوعية فقراء الحجاج القادمين من الهند وجاوة وأفريقيا في موسم الحج سنويًا، والذين ليس لديهم المقدرة المالية والصحية، بخطورة الزج بأنفسهم إلى طريق يُعرضهم إلى الهلاك والعوز، ونشر ذلك في الجرائد المحليّة، ونظرًا لوصول الرد من نظارة الخارجية؛ بأن القيام بذلك

يمكن أن يؤدي إلى انطباعات سيئة، رأى الباب العالي أنه من الواجب التأكيد على ولاية الحجاز بقيام موظفي ولاية الحجاز باتخاذ التدابير اللازمة التي تمنع تعرض الحجاج المذكورين للمشقة والفقر(٦٥).

وانطلاقًا من إحساس الدولة العثمانية بواجبها تجاه الحجاج، تُفيد الوثائق بعدد من الجهود المبذولة لتحسين أوضاع حجاج الجاوي الفقراء، ومن ذلك: البرقية الواردة من والي الحجاز إلى نظارة البحرية عام ١٣٠٧هـ-١٨٩٠م، بخصوص الإخطار عن عدم مقدرة نصف حجاج الجاوي الموجودين في جدة عن دفع أجرة الباخرة بسبب فقرهم؛ حيث إن أجرة الباخرة خمس ليرات، وطالبت البرقية بنقل الحجاج الأكثر فقرًا مجانًا؛ كصدقة من السلطان، ونقل قسم من الحجاج بنصف الأجرة، وتخفيض الأجرة للمقتدرين من الحجاج، والتعجيل بنقل الحجاج لإنقاذهم من وباء الكوليرا بسبب الازدحام، وعليه أخطرت الصدارة العظمى ولاية الحجاز بمكاتبة نظارة الحربية؛ بأن عدد حجاج جاوة والهند والبلاد الأخرى: عشرة آلاف حاج، وأن الباخرة: "كريد" مستعدة للتحرُّك، ونقل عدد ستمائة مسنٍّ من الحجاج المذكورين(٦٦).

وعندما وصلت برقية إلى السلطان باسم ثمانية عشر شخصًا من حجاج الجاوي بشأن التماس نقلهم مجانًا بقطارات خط حديد الحجاز إلى المدينة المنورة؛ حيث إنهم أتوا إلى حيفا من أجل الذهاب إلى المدينة المنورة، ولكن نفدت أموالهم، قامت نظارة الداخلية بإبلاغ المديرية العمومية لخط حديد الحجاز بأمر نقل فقراء حجاج الجاوي الراغبين في نقلهم إلى المدينة المنورة، من حيفا بخط حديد الحجاز مجانًا(٦٧).

كذلك اهتمت الدولة العثمانية بأوضاع حجاج الجاوي عندما كانت تقع عليهم كوارث، وهذا ما يتضح مما ورد بإحدى الوثائق عام ١٢٩٠هـ-١٨٧٤م: دفتر؛ يعرض مقدار، ومصاريف الحنطة التي تم توزيعها، كصدقة من السلطان، على أربعمائة شخص من حجاج الجاوي، الذين تم إخراجهم إلى الساحل من السفينة التي جاءت إلى ميناء "المخا" من أجل الذهاب إلى الهند، واحترقت قضاءً

وقدرًا، وجاء في رسالة أحمد بك والي اليمن إلى الصدارة: أن الحنطة قُدِّرت بستة آلاف وستمائة وثلاث وأربعين أوقية، والتي تمَّ صرفها كنصف أوقية يوميًّا لكل فرد من الحجاج المذكورين(٦٨).

وبسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ساءت أوضاع بعض حجاج الجاوي، ولم يتمكنوا من العودة إلى أوطانهم، وظلوا في مكة المكرمة بعد أداء فريضة الحج، ونجد بالوثائق إخطار من حسين باشا أمير مكة المكرمة إلى الصدارة العظمى بخصوص الإبلاغ عن تسليم الدقيق المخصص للأفران التي تم فتحها من أجل الأهالي تحت إشرافه؛ حيث تم تسليم مائة وخمسين جوال دقيق، وتوزيع الحبوب على المحتاجين من أهالي الجاوي، وبلغ عددهم: ٣٥٠٠ فرد من الذين تم قيدهم كفقراء، كما طالبت الصدارة العظمى وكالة نظارة المالية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين معيشة أهالي الجاوي، وغيرهم من المسلمين، الذين ظلوا في مكة المكرمة بعد أداء فريضة الحج؛ لعدم إمكانية التواصل مع بلادهم بسبب أحوال الحرب(٦٩).

كما تُوجد برقية واردة إلى نظارة الداخلية من محافظ المدينة المنورة، ويدعى: بصري باشا، بخصوص التماس صرف نصف ليرة كأجرة نقل لكل حاج من الحجاج الجاويين، الذين جاءوا في موسم الحج، وبلغ عددهم: مائة وعشرين حاجًّا، ولم يستطيعوا العودة إلى بلادهم بسبب ظروف الحرب، وطلبهم من الحكومة العثمانية المساعدة على سفرهم(٧٠).

وخلاصة القول: إن الدولة العثمانية تعرَّضت لعدة أزمات، أودت بالنهاية إلى سقوطها، وضياع الخلافة، والتي كانت من أعظم مكتسبات المسلمين عامة، وقد قام السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م) بعدة اجراءات، هدفت إلى جمع المسلمين تحت راية الدولة العثمانية، وتعزيز تحركهم تحت مظلة الوحدة الإسلامية في مواجهة الدول الغربية، التي كانت تتحيّن الفرص للانقضاض على ممتلكات الدولة العثمانية، ولكن القدر لم يمهل السلطان عبد الحميد لتنفيذ ما كان يَرْنُو إِلَيْهِ؛ حيث غدر به الاتحاديون، وأشعلوا ثورة جماعة تركيا الفتاة ضدَّه، وخلعوه عن العرش في ٢٤ نيسان ١٩٠٩م، وقد ساهم خلع السلطان عبدالحميد الثاني، وسيطرة الاتحاديين على السلطة، وسياساتهم المجحفة، بإلحاق أضرار بالغة بأوضاع الحجاز والحجاج، خاصةً حين استمالت بريطانيا

الشريف حسين بن علي ودفعته لإشعال ثورتَه على الدولة العثمانية في ١٠ يونيه ١٩١٦م، في خضم الحرب العالمية الأولى، والتي سطرت نهاية الدولة العثمانية.

الخاتمة:

مما تقدم بيانه نستخرج نقاطًا أساسيةً يمكن أن تُعتبر نتائج لهذه الدراسة:

- كان الحج إلى مكة المكرمة وزيارة قبر الرسول (ص) في المدينة المنورة، رابطة وطدت العروق بين مسلمي الجاوي وبين العرب، وعلى الرغم من الصراع المرير بين المستعمرين ومسلمي الجاوي، الذي اتخذ طابعًا دينيًا وقوميًا، فإن الإسلام واصل الانتشار في بلاد الجاوي، ويعترف المستشرقون الهولنديون ذاتهم بأن الإسلام منح حتى البسطاء بتلك البلاد شعورًا بقيمة الفرد واحساسًا بالتضامن الاجتماعي عن طريق الوحدة الإسلامية التي دعمها وأكدها الحج إلى الديار المشرفة.
- أبرز قضايا حجاج الجاوي: كانت الاستغلال الذي تعرض له الحجاج من الصفوة الحاكمة والتجارية، وشيوخهم، ومطوفيهم بالحجاز، وهذا ما استغلته حكومة الاستعمار الهولندي والبريطاني، وطالبت نظارة الخارجية العثمانية بالتفتيش على مشايخ ومطوّفي حجاج الجاوي القادمين إلى جدة كلّ عام في موسم الحج، ومعاقبة المخالفين منهم؛ لتعرُّض الحجاج لمعاملات غير مرضية.
- ورَغم ما أفادت به الوثائق من جهود السلطات العثمانية للعمل على راحة الحجاج، وعدم السماح بوقوع أية إساءة تؤدي إلى تظلمات وشكاوى تُخالف رضا السلطان العثماني في حق الحجاج، لكن إجراءات الحكومة العثمانية المركزية جاءت محدودة، وعديمة الجدوى في رَدع الولاة والأمراء، ومنع تجاوزاتهم، ولم تعتمد تعديلات طويلة الأجل في الحج، أو نظام السماسرة والمطوّفين، أو طرقًا مجدية للاستقصاء والتثبت من حقيقة مشاكل الحجاج، وصدق الشكاوى الواردة إلى وزارة الخارجية من قناصل الدول الغربية، الذين تدخلوا بحجة تسوية مصالح رعاياهم، واستمر نظام المطوّفين الجائر، رغم الشجب الرسمي له، واستمرار الصرخات الغاضبة للحجاج.

- دفعَتْ شدّةُ تعلق الجاويين بزيارة بيت الله الحرام، ومثوى النبي (ص) بعض حجاج الجاوي إلى أن يأتوا إلى الحجاز سيرًا على الأقدام، أو إلى الموانئ القريبة منه، ويعملوا على كسب المال الذي يمكنهم من مواصلة رحلتهم، وبوصولهم إلى جدة لا يكون في حوزتهم أي مبلغ من المال، وتُفيد الوثائق؛ بأن عددًا من الحجاج كان يبيع تذكرة العودة حتى يتمكن من توفير ما يلزم للمأوى والغذاء، ويظلون مشردين في شوارع مكة المكرمة، وانطلاقًا من إحساس الدولة العثمانية بمسؤوليتها تجاه الحجاج، تُفيد الوثائق بعدد من الجهود المبذولة لتحسين أوضاع المحتاجين من حجاج الجاوي، رَغم ما سبَّبه فقر الحجاج للحكومة المحلية في الحجاز من مشكلات، لعل أبرزها: تدهور الوضع الصحي، وانتشار الأوبئة بين الحجاج، وخاصة وباء الكوليرَا، كذلك اعتنت الدولة العثمانية بأوضاع حجاج الجاوي عندما كانت تحلّ بهم كوارث، أو تقع مصائب تحول دون عودتهم إلى أوطانهم، كفترة الحرب العالمية الأولى.
- تُوصي هذه الدراسة بالإكثار من الدراسات والمؤتمرات الدولية حول تاريخ الحج عبر العصور، لتصويب الانطباعات الخاطئة الواردة في المصادر الغربية، وبعض كتب الرحّالة، حول الحج، وشعائره، وخدماته، وإصدار مجلة علميّة متخصصة في تاريخ الحج والعمرة.

هوامش البحث:

(١) سنوك هورخرونيه، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة علي عودة الشيوخ، ج٢، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٨، ص ص ٥٤١-٥٤٢، ملحق رقم (١).

(٢) محمد عبد الرؤوف عبد الحميد، الإسلام في عالم الملايو، مجلة الوعي الإسلامي، س١، ع١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٥، ص ٨٤.

(٣) محمد عبد الرحمن أنواري، وصول الإسلام إلى جنوب شرق آسيا: دراسة تاريخية وتحليلية، مجلة الإسلام في آسيا، مج ١٢، ع٢، ٢٠١٥، ص ١٧١.

(٤) محمد عبد الرؤوف عبد الحميد، اعرف وطنك الإسلام والاستعمار في عالم الملايو ١، مجلة الوعي الإسلامي، س٢، ع١٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٦، ص ١١٢: ١١٤.

(٥) نفس المرجع.

(٦) أحمد الظِرافِي، الاحتلال الهولندي لإندونيسيا، البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٣٩٣، يناير ٢٠٢٠م، ص ١٩-٢٠.

(٧) محمد عبد الرؤوف عبد الحميد، اعرف وطنك الإسلام والاستعمار في عالم الملايو ١، مرجع سابق، ص ١١٢: ١١٤.

(٨) نفس المرجع، ص ١١٦.

(٩) ماكس فرايهير فون أوبنهايم، البدو، ج٢، ترجمة: محمود كبيبو، تحقيق وتقديم: ماجد شبَّر، ط٢، (لندن: شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٧م، ص466: 469.

(١٠) خالد حسين محمود حسين، خدمات الحج ومرافقه في القرن الثالث عشر الهجري من خلال كتابات الرحالة، في السجل العلمي للملتقى العلمي الثامن عشر لأبحاث الحج والعمرة والزيارة بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة -جامعة أم القرى، ٢٠١٨، ص ١٢٧.

(١١) ماكس فرايهير فون أوبنهايم، المرجع السابق، ص466، 469.

(١٢) سنوك هورخرونيه، المرجع السابق، ص 574.

(١٣) خالد حسين محمود حسين، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(١٤) مايكل ن بيرسون، الحج إلى مكة المكرمة من شبه القارة الهندية ١٥٠٠-١٨٠٠م، ترجمة معراج نواب مرزا، بدر الدين يوسف محمد، مركز تاريخ مكة المكرمة والمدينة المنورة، مكة، ١٤١٣هـ/٢٠١٠م، ص١٢٧.

(١٥) الشعفي، محمد سعيد، التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، الناشر المؤلف، الرياض، ٢٠٠٧، ص 263.

(١٦) الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.ID-1668-33، بتاريخ ١ مارس 1894.

(١٧) إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، ج١، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥م، ص ١٧٧.

(١٨) جولدن صاري يلدز، الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥-١٩١٤م، ترجمة عبد الرازق بركات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١م، ص ص ٩٥-٩٦.

(١٩) مايكل ن بيرسون، المرجع السابق، ص١١٥.

(٢٠) وليم أوكسنولد، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب. الحجاز تحت الحكم العثماني١٨٤٠-١٩٠٨م، ترجمة عبد الرحمن سعد العرابي، مركز النشر العلمي، جدة، ٢٠١٠، ص ص ٩٦-٩٧.

(٢١) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. MVL 20-17-1849، بتاريخ ٧ أكتوبر 1849م.

(٢٢) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص ٩٧.

(٢٣) إبراهيم رفعت، مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره دينية، ج٢، ١٩٢٥، ص ص ٨١-٨٢.

(٢٤) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. UM 1853-40، ١٦ يونيه ١٨٩٠، ملحق رقم (٢).

(٢٥) سلوى سعد سليمان الغالبي، قضية حجاج الملايو وجاوة في موسم حج عام ١٨٩٣م/ ١٣١١هـ: دراسة وثائقية، حوليات آداب عين شمس، مج ٤٠، ٢٠١٢، ص ص ٤٦-٤٧.

(٢٦) نفس المرجع، ص٤٧.

(٢٧) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. UM 1839-60، ٧ مارس ١٨٨٩م.

(٢٨) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ص ٤٧-٤٨.

(٢٩) الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.MKT. 839-23، بدون تاريخ.

(٣٠) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٣١) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(٣٢) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. UM 1811-89، بتاريخ ١٢ أبريل ١٨٨٩.

(٣٣) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ٤٧.

(٣٤) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. UM 1906-56، ٥ يناير ١٨٩٢، ملحق رقم (٣).

(٣٥) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ص ٤٦-٤٧.

(٣٦) نفس المرجع، ص ٤٧.

(٣٧) الأرشيف العثماني، تصنيف: A.MKT. UM 1839-60، ٧ مارس ١٨٨٩.

(٣٨) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ص ٤٧-٤٨.

(٣٩) الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.MKT. 839-23، بدون تاريخ.

(٤٠) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٤١) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ص ٤٨-٤٩.

(٤٢) نفس المرجع، ص ٤٩.

(٤٣) الأرشيف العثماني، تصنيف: B.E.O 11-795، ٣٠ مايو ١٨٩٢.

(٤٤) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص ١٦٤.

(٤٥) سلوى سعد سليمان الغالبي، المرجع السابق، ص ٦٤.

(٤٦) وليم أوكسنولد، المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٤٧) الأرشيف العثماني، تصنيف: HR.TH. 174-39، ٦ مايو ١٨٩٦.

(٤٨) الأرشيف العثماني، تصنيف B.E.O 953-71449، ٢١ مايو ١٨٩٧، ملحق رقم (٤).

(٤٩) نفس المصدر، تصنيف B.E.O 821-61510 ، ٣ أغسطس ١٨٩٦م.

(٥٠) نفس المصدر، تصنيف HR HMS.ISO 183-57، ٢٥ ديسمبر ١٨٩٥، ملحق رقم (٥).

(٥١) نفس المصدر.

(٥٢) نفس المصدر، تصنيف A.MKT. MHM 578-13، ١٦ مايو ١٨٩٩.

(٥٣) نفس المصدر، تصنيف A.MKT. UM 1765-44 ، ٢٦ يوليو ١٨٨٧م.

(٥٤) نفس المصدر، تصنيف HR HT. 102-46 ، ٦ أكتوبر 1890م.

(٥٥) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.UM 1864-54، ٧ سبتمبر1890م.

(٥٦) نفس المصدر، تصنيف BEO 222-16619 ، ١٥ يوليو 1893م.

(٥٧) نفس المصدر، تصنيف BEO 4016-301151 ، ١٢ مارس 1912م، ملحق رقم (٦).

(٥٨) نفس المصدر، تصنيف BEO 3640-272968 ، سبتمبر ١٩٠٩م.

(٥٩) نفس المصدر، تصنيف BEO 3650 – 273700 ، أغسطس 1909م.

(٦٠) نفس المصدر، تصنيف HR ID. 98-48, ، يونيو 1913م، ملحق رقم (٧).

(٦١) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.UM 1807-66 ، ٢٣ فبراير 1889م.

(٦٢) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.UM 1824-37 ، ٢٥ سبتمبر 1882م، ملحق رقم (٨).

(٦٣) نفس المصدر، تصنيف HR TH. 107-39، ٢٣ فبراير1891م.

(٦٤) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.MHM 357- 36، أول مايو 1866م.

(٦٥) نفس المصدر، تصنيف BEO 3802 – 285141، ٨ سبتمبر 1910م.

(٦٦) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.UM 1861- 64 ، أغسطس 1890م.

(٦٧) نفس المصدر، تصنيف BEO 4058 – 304348 ، يوليو 1912 م.

(٦٨) نفس المصدر، تصنيف A.MKT.UM 1324- 61 ، فبراير 1874م.

(٦٩) نفس المصدر، تصنيف BEO 4355 – 326592 ، أبريل، مايو، يونيو 1915م، ملحق رقم (٩).

(٧٠) نفس المصدر، تصنيف DH. SFR. 504-98 ، ٢٦ يناير1916م.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة توضح موقع أرخبيل الملايو وبلاد الجاوي

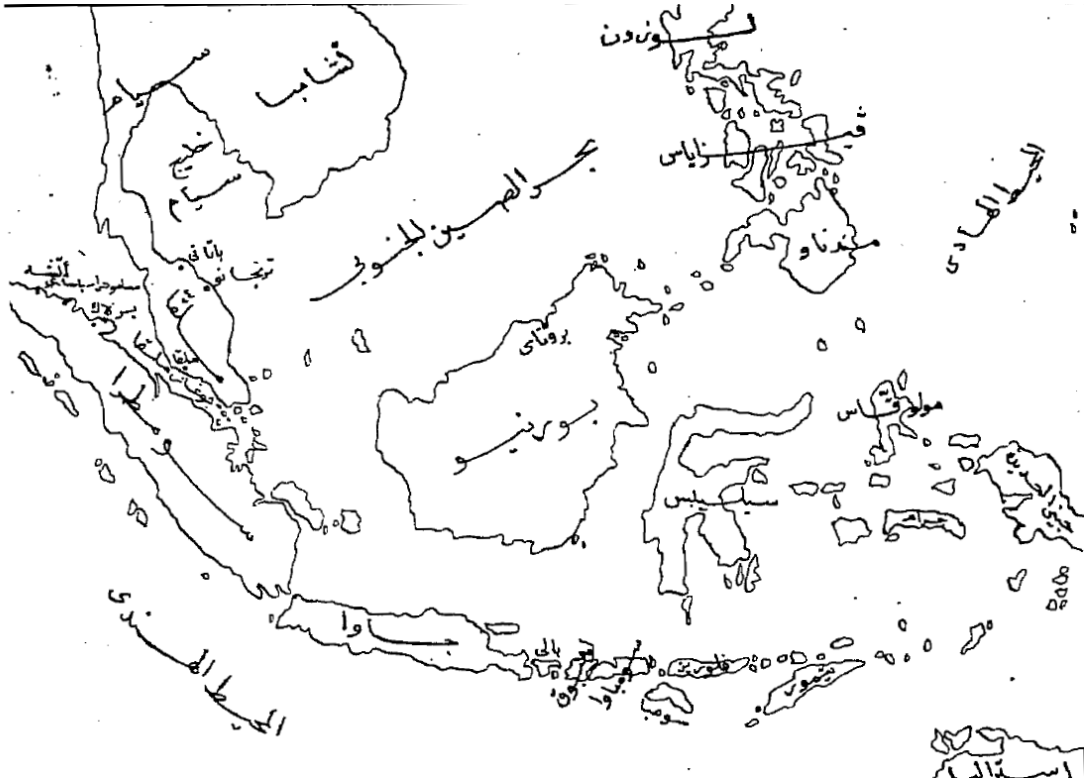

المصدر: محمد عبد الرؤوف عبد الحميد، الإسلام في عالم الملايو، مجلة الوعي الإسلامي، س١، ع١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٥، ص ٨٧.

ملحق رقم (٢)

وثيقة تطالب فيها الصدارة العظمى ولاية الحجاز بالتشديد على موظفي الحكومة للاهتمام بحجاج الجاوي، وعدم الإساءة لهم، حتى يتمكنوا من أداء فريضة الحج بلا أي عوائق

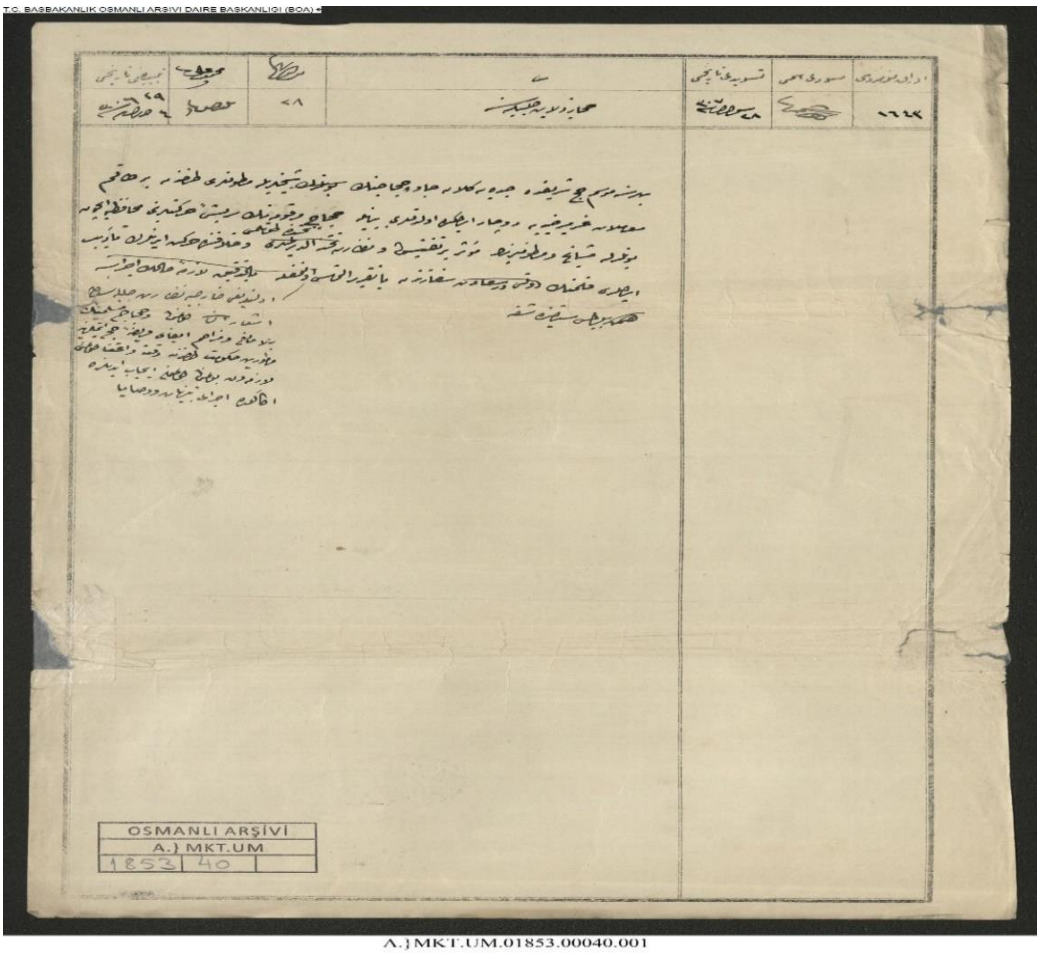

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT. UM 1853-40، ١٦ يونيه ١٨٩٠.

ملحق رقم (٣)

وثيقة تعكس شكوى أهالي الجاوي في الحجاز إلى الصدارة العظمى من إعادة تعيين شيخ مشايخ إبراهيم العراقي مطوقي الحجاج الجاوي، والذي سبق عزله بسبب فساده، وتعدد الشكاوى ضده

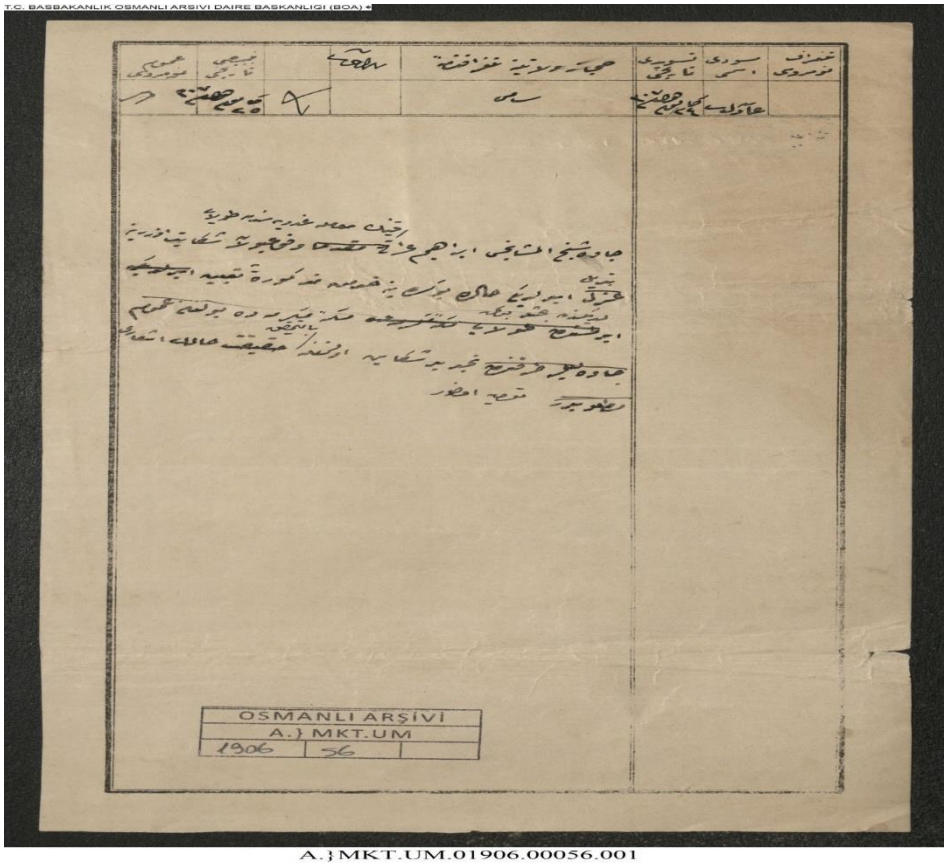

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT. UM 1906-56، ٥ يناير ١٨٩٢

ملحق رقم (٤)

إفادة الصدارة العظمى إلى نظارة الخارجية عام ١٨٩٦م، بخصوص الإخطار الوارد من ولاية الحجاز، والذي يُفيد؛ بأنه تبيَّن من التحقيقات التي تم إجراؤها عدم صحة ما ورد في تقارير سفارتي إنجلترا وهولندا، حول الادعاء بزيادة ثمن التذكرة التي طُلبت من حجاج جاوة العام المذكور زيادة كبيرة

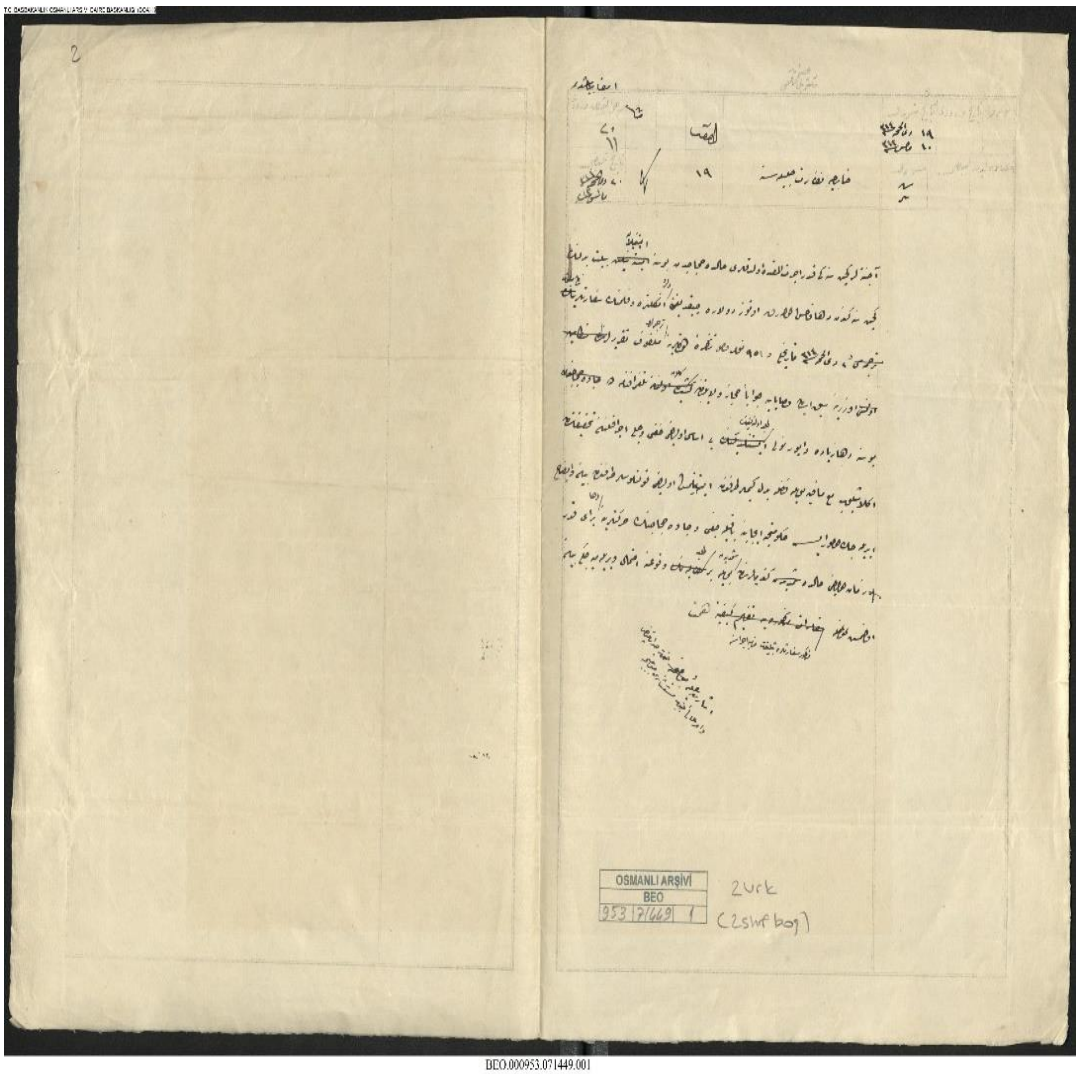

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف B.E.O 953-71449، ٢١ مايو ١٨٩٧

ملحق رقم (٥)

مثال على تنازع الاختصاص بين الدولة العثمانية ودولة هولندا، عندما طلبت سفارة هولندا في إستانبول معلومات عن حجاج الجاوي الذين لم يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء موسم الحج، ورفض ولاية الحجاز هذا الطلب واعتبرته تدخل في الشأن العثماني

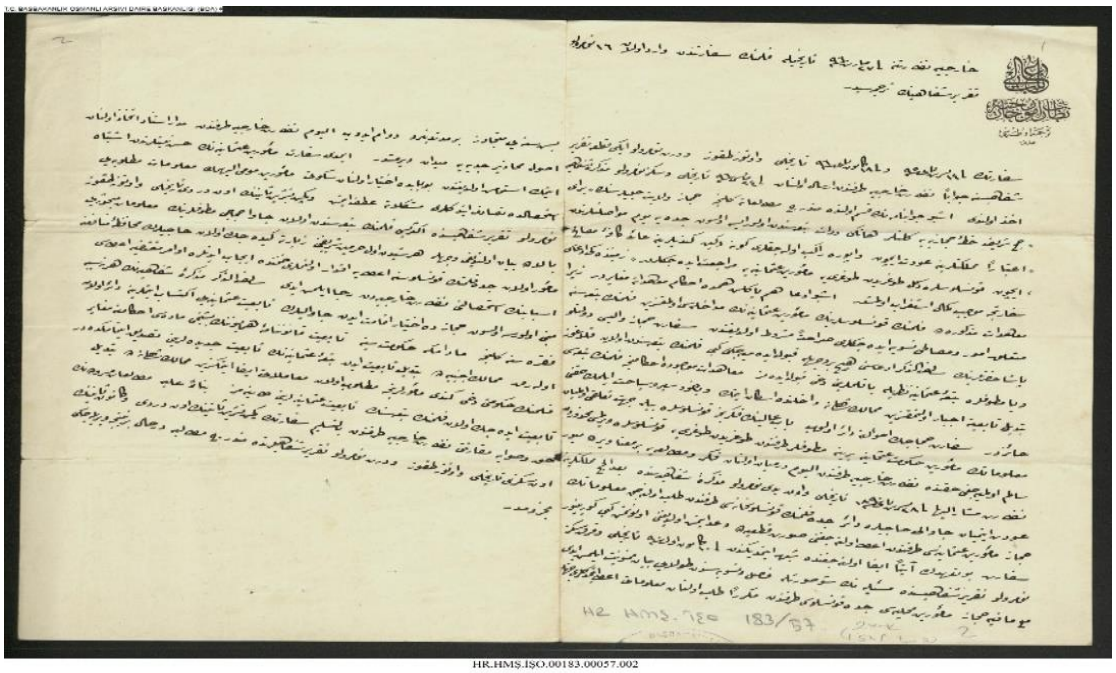

HR.HMS.ISO.00183.00057.002

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف HR HMS. ISO 183-57، ٢٧ ديسمبر ١٨٩٥

ملحق رقم (٦)

رسالة أمير مكة الشريف حسين عام ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م إلى الصدارة العظمى بأهمية الإعلان بواسطة سفارتي: الدولة العثمانية في بومباي وباتافيا بضرورة عودة حجاج الجاوي إلى حكومة الحجاز في حالة المطالبة بمبالغ زائدة من طرف أي شخص

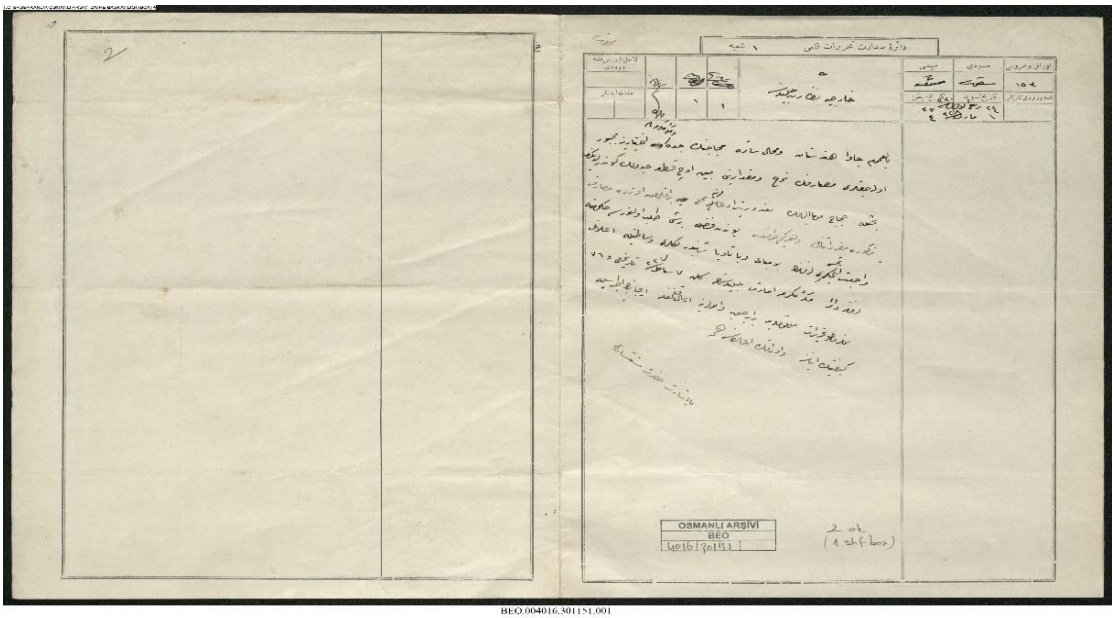

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف BEO 4016-301151 ، ١٢ مارس 1912

ملحق رقم (٧)

مكاتبة سعيد حليم باشا الصدر الأعظم، وناظر الخارجية إلى رفعت بك ناظر المالية، عام ١٣٣١هـ-١٩١٣م بخصوص طلب التعجيل بإعادة مصاريف التأشيرة، التي قام الموظفون المحليون بتحصيلها بصورة مجحفة من حجاج الجاوي خلافًا للنظام

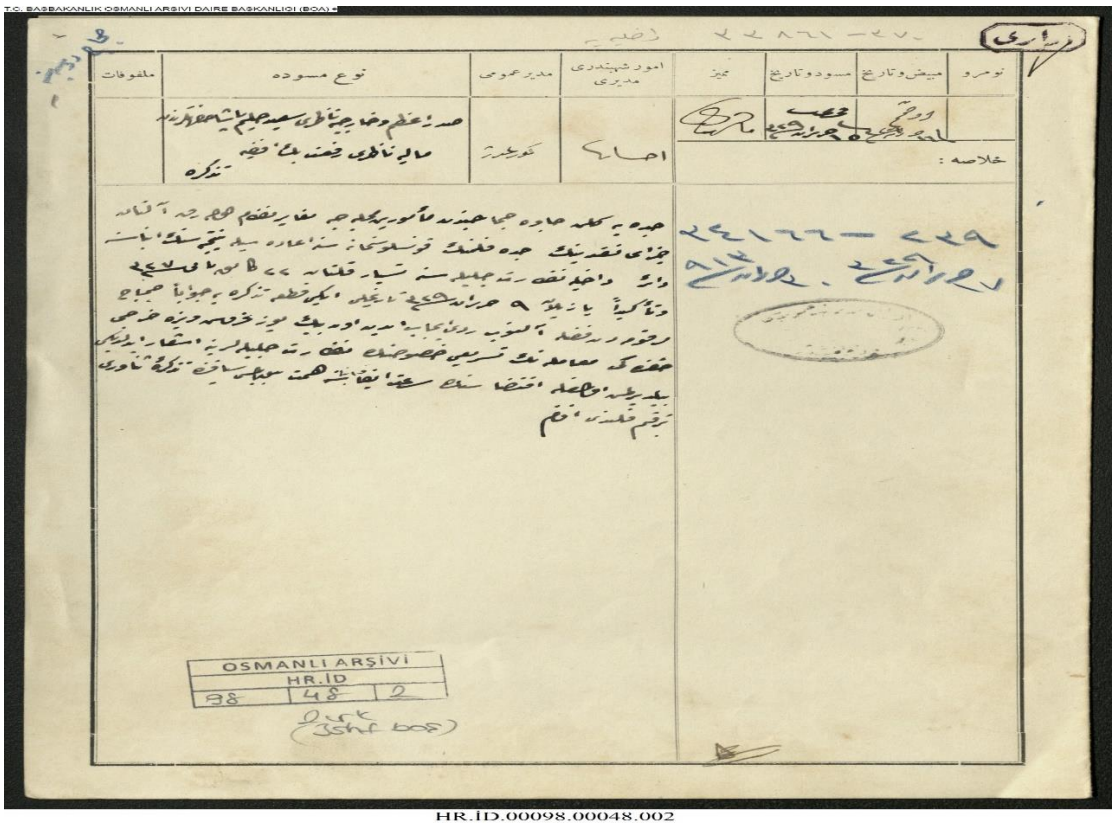

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف HR ID. 98-48, ، يونيو 1913

ملحق رقم (٨)

تعاون الحكومة المحلية في الحجاز، بناء على طلب نظارة الخارجية العثمانية، مع قنصل دولة هولندا في جدة، لتقديم التسهيلات المطلوبة وتأمين عودة الحجاج الجاويين إلى بلادهم

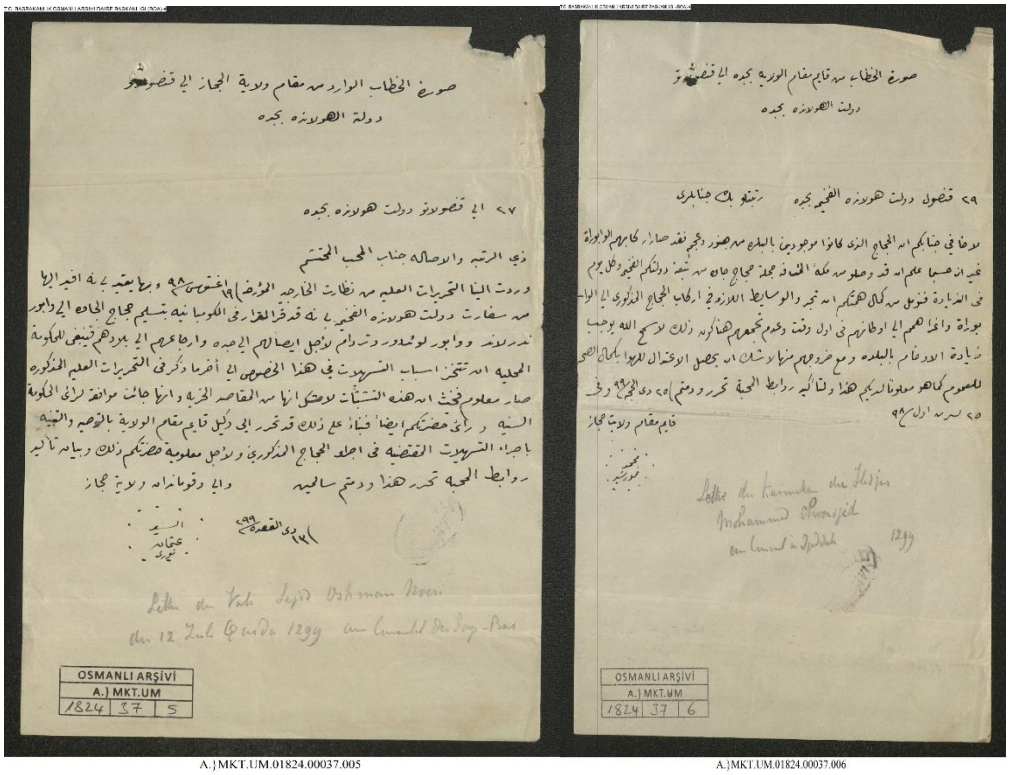

A.}MKT.UM.01824.00037.005 A.}MKT.UM.01824.00037.006

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف A.MKT.UM 1824-37 ، ٢٥ سبتمبر 1882م.

ملحق رقم (٩)

إخطار من حسين باشا أمير مكة المكرمة إلى الصدارة العظمى بخصوص الإبلاغ عن تسليم الدقيق المخصص للأفران التي تم فتحها من أجل الأهالي، وتوزيع الحبوب على المحتاجين من أهالي الجاوي، وغيرهم من المسلمين، الذين ظلوا في مكة المكرمة بعد أداء فريضة الحج؛ لعدم إمكانية التواصل مع بلادهم بسبب أحوال الحرب

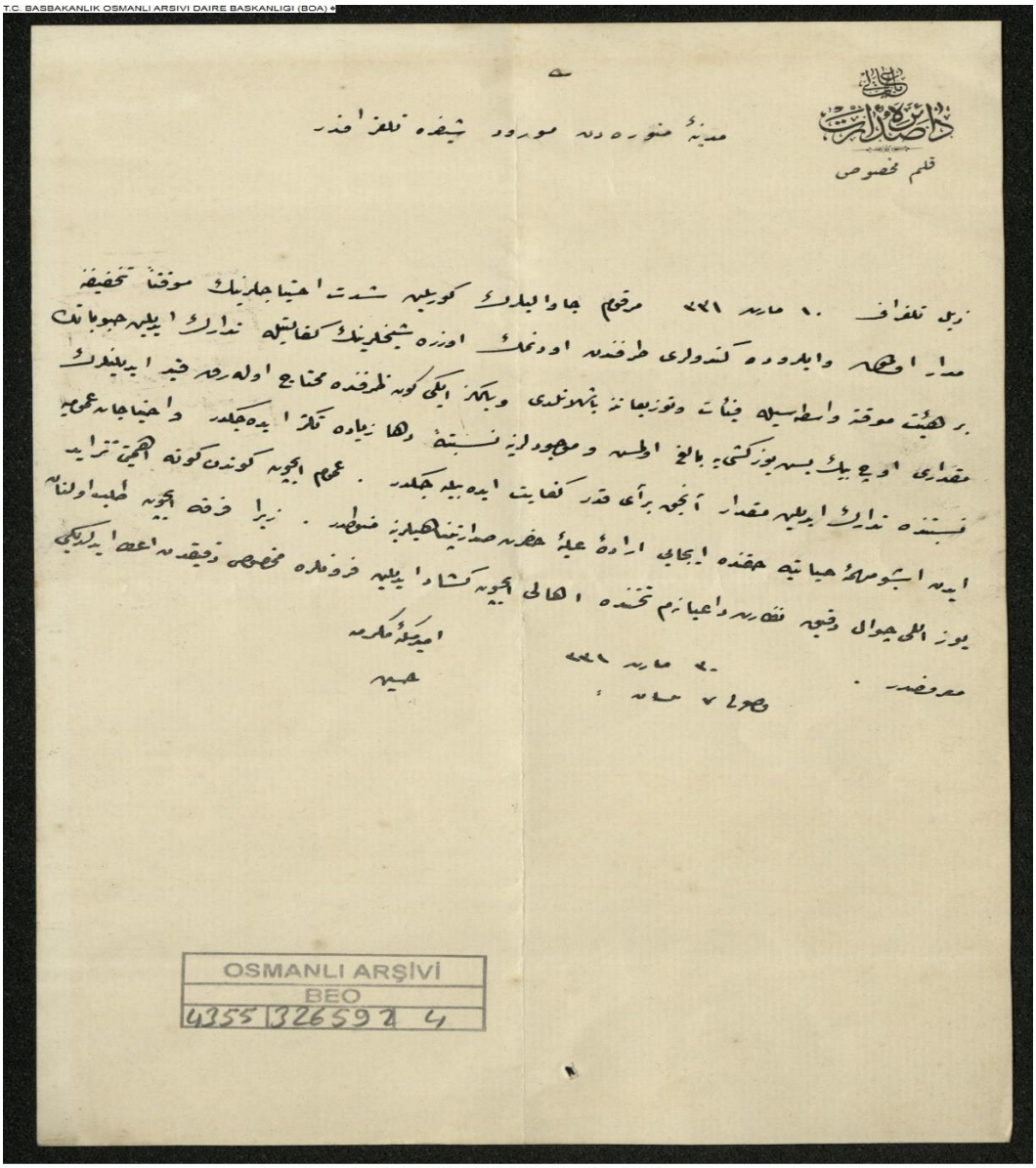
T.C. BASBAKANLIK OSMANLI ARSIVI DAIRE BASKANLIGI (BOA)

BEO.004355.326592.004

المصدر: الأرشيف العثماني، تصنيف BEO 4355 – 326592 ، أبريل 1915م.

قائمة المصادر والمراجع

أولا–المصادر:

–وثائق الأرشيف العثماني التابع لرئاسة الجمهورية التركية بإسطنبول:

The sources of the official documents the Presidency Archives of the Republic of Turkey in Istanbul:

1. Taşnīf : A.MKT. MVL 20-17-1849, 7 Teşrin-i evvel 1849.
2. Taşnīf :A.MKT.MHM 357- 36, 1 Mayis 1866.
3. Taşnīf: A.MKT.UM 1324- 61, Şubat 1874.
4. Taşnīf: A.MKT.UM 1824-37, 25 Eylül 1882.
5. Taşnīf : A.MKT. UM 1765-44, 26 Temmuz 1887.
6. Taşnīf : A.MKT.UM 1807-66, 23 Şubat 1889.
7. Taşnīf : A.MKT. UM 1839-60, 7 Mart 1889.
8. Taşnīf : A.MKT. UM 1811-89, 12 Nisan 1889.
9. Taşnīf : A.MKT.UM 1864-54, 7 Eylül 1890.
10. Taşnīf :A.MKT. UM 1853-40, 16 Haziran, 1890.
11. Taşnīf :HR.MKT. 839-23, Tarihsiz.
12. Taşnīf :HR HT. 102-46, 6 Teşrin-i evvel 1890.
13. Taşnīf :A.MKT.UM 1861- 64, Ağustos 1890.
14. Taşnīf :HR TH. 107-39, 23 Şubat 1891.
15. Taşnīf : B.E.O 11-795, 30 Mayis 1892.
16. Taşnīf : A.MKT. UM 1906-56, 5 Kanun- u sani 1892.
17. Taşnīf :B.E.O 222-16619, 15 Temmuz 1893.
18. Taşnīf :HR.ID-1668-33, 1 Mart 1894.
19. Taşnīf :HR HMS. ISO 183-57, 27 Kanun- u evvel 1895.
20. Taşnīf : HR.TH. 174-39, 6 Mayis 1896.
21. Taşnīf : B.E.O 821-61510, 3 Ağustos 1896.
22. Taşnīf : B.E.O 953-71449, 21 Mayis 1897.
23. Taşnīf :A.MKT. MHM 578-١٦, Mayis 1899.
24. Taşnīf :B.E.O, 3640-272968, Eylül 1909.
25. Taşnīf :B.E.O 3650 – 273700, Ağustos 1909.
26. Taşnīf :B.E.O, 3802 – 285141, 8 Eylül 1910.
27. Taşnīf :BEO 4016-301151, 12 Mart 1912.
28. Taşnīf :B.E.O, 4058 – 304348, Temmuz 1912.
29. Taşnīf :HR ID. 98-48, Haziran, 1913.
30. Taşnīf : DH. SFR. 504-98, 26 Kanun- u sani 1916.
31. Taşnīf : B.E.O 4355 – 326592, Nisan, Mayis, Haziran 1915.

ثانيًا–المراجع العربية والمترجمة:

[١٠] أوبنهايم، ماكس فرايهير فون، البدو، ج٢، ترجمة: محمود كبيبو، تحقيق وتقديم: ماجد شبَّر، ط٢، لندن: شركة دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٧م.

٢. أوكسنولد، وليم، الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب. الحجاز تحت الحكم العثماني١٨٤٠-١٩٠٨م، ترجمة عبد الرحمن سعد العرابي، مركز النشر العلمي، جدة، ٢٠١٠.
٣. بيرسون، مايكل ن، الحج إلى مكة المكرمة من شبه القارة الهندية ١٥٠٠-١٨٠٠م، ترجمة معراج نواب مرزا، بدر الدين يوسف محمد، مركز تاريخ مكة المكرمة والمدينة المنورة، مكة، ١٤١٣هـ/٢٠١٠م.
٤. حسين، خالد حسين محمود، خدمات الحج ومرافقه في القرن الثالث عشر الهجري من خلال كتابات الرحالة، في السجل العلمي للملتقى العلمي الثامن عشر لأبحاث الحج والعمرة والزيارة بمعهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج والعمرة -جامعة أم القرى، ٢٠١٨م.
٥. رفعت، إبراهيم، مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية، ج١، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٢٥م.
٦. رفعت، إبراهيم، مرآة الحرمين في الرحلات الحجازية والحج ومشاعره دينية، ج٢، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٥.
٧. الشعفي، محمد سعيد، التجارة الخارجية لمدينة جدة في العهد العثماني ١٨٤٠-١٩١٦م، الناشر المؤلف، الرياض، ٢٠٠٧.
٨. هورخرونيه، ك. سنوك، صفحات من تاريخ مكة المكرمة، ترجمة علي عودة الشيوخ، ج٢، دارة الملك عبد العزيز، ١٩٩٨.
٩. يلدز، جولدن صاري، الحجر الصحي في الحجاز ١٨٦٥-١٩١٤م، ترجمة عبد الرازق بركات، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ٢٠٠١م.

ثالثًا- الدوريات:

١. أنواري، محمد عبد الرحمن، وصول الإسلام إلى جنوب شرق آسيا: دراسة تاريخية وتحليلية، مجلة الإسلام في آسيا، مج ١٢، ع٢، ٢٠١٥.
٢. الظِرافِي، أحمد، الاحتلال الهولندي لإندونيسيا، البيان، المنتدى الإسلامي، ع ٣٩٣، يناير ٢٠٢٠م
٣. عبد الحميد، محمد عبد الرؤوف، الإسلام في عالم الملايو، مجلة الوعي الإسلامي، س١، ع١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٥.
٤. عبد الحميد، محمد عبد الرؤوف، اعرف وطنك الإسلام والاستعمار في عالم الملايو ١، مجلة الوعي الإسلامي، س٢، ع١٣، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٦٦.
٥. الغالبي، سلوى سعد سليمان، قضية حجاج الملايو وجاوة في موسم حج عام ١٨٩٣م/ ١٣١١هـ: دراسة وثائقية، حوليات آداب عين شمس، مج ٤٠، ٢٠١٢.